معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

السياحة في الاراضي الفلسطينية:
تحليل الأهمية والأثر

بلال الفلاح

2012

Palestine Economic Policy Research Institute (MAS)

Tourism in the Palestinian Territory:
Analysis of Significance and Impact

Belal Al-Fallah

2012

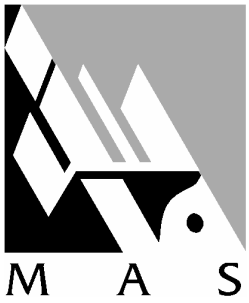

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

السياحة في الاراضي الفلسطينية:
تحليل الاهمية والأثر

بلال الفلاح

2012

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

تأسس في القدس عام 1994 كمؤسسة مستقلة، غير ربحية متخصصة في أبحاث السياسات الاقتصادية والاجتماعية. يوجه عمل ماس من قبل مجلس أمناء يضم شخصيات مرموقة من أكاديميين ورجال أعمال من فلسطين والدول العربية.

رسالة المعهد

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)، ملتزم بعمل أبحاث السياسات الاقتصادية والاجتماعية وفق أولويات التنمية في فلسطين بهدف المساعدة في صناعة السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز المشاركة العامة في مناقشتها وصياغتها.

الأهداف الاستراتيجية

- ✧ عمل أبحاث ودراسات وفق أولويات واحتياجات صانعي القرار للمساعدة في اتخاذ قرارات ورسم سياسات مستندة للمعرفة.
- ✧ تقييم السياسات الاقتصادية والاجتماعية وتبيان تأثيرها على مختلف المستويات، وذلك لمراجعة وتصحيح السياسات المطبقة.
- ✧ توفير منبر حر للنقاش العام والديمقراطي حول قضايا السياسات الاقتصادية والاجتماعية للمهتمين وأصحاب الشأن.
- ✧ تقديم ونشر معلومات ونتائج الأبحاث الحديثة عن القضايا الاقتصادية والاجتماعية.
- ✧ تقديم الدعم الفني والمشورة المتخصصة لمؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، والقطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية لدعم مشاركتهم وانخراطهم في عملية صياغة السياسات.
- ✧ تقوية القدرات والمصادر لعمل أبحاث السياسات الاقتصادية والاجتماعية في فلسطين.

مجلس الأمناء

جواد ناجي، جهاد الوزير، رجا الخالدي، سمير حليلة (أمين الصندوق)، صبري صيدم، غانية ملحيس، غسان الخطيب (الرئيس)، لانا أبو حجلة، لؤي شبانة (أمين السر)، ماجدة سالم، محمد مصطفى، نافذ الحسيني، نبيل قسيس، سمير عبد الله (المدير العام).

حقوق الطبع والنشر محفوظة © 2012 معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

ص.ب. 19111، القدس وص.ب. 2426، رام الله

تلفون: 2987053/4، فاكس: 2987055، بريد إلكتروني: info@mas.ps

الصفحة الإلكترونية: www.mas.ps/

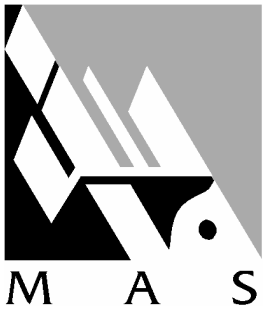

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)

السياحة في الاراضي الفلسطينية:
تحليل الاهمية والأثر

بلال الفلاح

2012

السياحة في الاراضي الفلسطينية: تحليل الاهمية والأثر

الباحث: د. بلال الفلاح، باحث واستشاري اقتصادي

المراجعة والتقييم: د. نعمان كنفاني، مدير البحوث في ماس
د. محمد غضية، رئيس جمعية الاقتصاديين الفلسطينيين

التنسيق الفني: لينا عبد الله

التمويل: تم إنجاز هذه الدراسة بدعم مشكور من قبل المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في إفريقيا (BADEA) – البنك الأسلامي للتنمية (IDB) – صندوق الاقصى

معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني (ماس)
القدس ورام الله
2012
حقوق الطبع والنشر محفوظة© (ماس)

ISBN 978-9950-374-28-7

تقديـــــــم

تحظى دولة فلسطين بثروة سياحية متنوعة وفريدة. فهي مهد الديانات الرئيسية الثلاث، ومهد العديد من الحضارات التي تركت بصمات واضحة على التراث الإنساني. وبالرغم من صغر مساحتها، فهي تتميز بجغرافيا غنية بتنوعها الحيوي والمناخي، والذي يشكل عامل جذب لسياحة الترفيه وقضاء الإجازات. ولكن وقوع دولة فلسطين تحت الاحتلال منذ حزيران 1967 حرمها من الاستفادة الكاملة من استغلال مواردها السياحية الثمينة جداً. بل أن سلطات الاحتلال أحكمت سيطرتها على ابرز المعالم السياحية، وخصوصاً في مدينة القدس والبحر الميت وغور الأردن، وحرمت الفلسطينيين من استغلال تلك الثروات، بينا سمحت لشركات السياحة الإسرائيلية باستغلال تلك الثروات السياحية وتسويقها على أنها مرافق إسرائيلية. هذا بالإضافة إلى مواصلة سلطات الاحتلال في تضييق فرص استغلال الموارد السياحية التي أصبحت تحت ولاية السلطة الوطنية الفلسطينية بعد نشؤها عام 1994، خصوصاً في مدن بيت لحم وغزة ونابلس وجميع المدن والقرى الفلسطينية الأخرى.

وبالرغم من ذلك، ثابرت السلطة الوطنية الفلسطينية والقطاع الخاص على تطوير البنى التحتية الضرورية للسياحة، وبلغت الاستثمارات السياحية مستوى قياسياً خلال الاستعداد لاحتفالية بيت لحم 2000. إلا أن إعادة احتلال بيت لحم والمدن الفلسطينية الأخرى بعد عام 2000، الحق خسائر فادحة بالقطاع السياحي، كما في سائر قطاعات الاقتصاد الفلسطيني. ولكن السياحة كانت الأكثر تضرراً بحكم حساسيتها تجاه عدم الاستقرار والإغلاق.

وهذه الورقة هي محاولة من المعهد لدراسة وضع القطاع السياحي من حيث قدرته الاستيعابية ومستوى الخدمات والخبرات والقدرات التسويقية ومساهمته في الناتج المحلي الإجمالي والتشغيل والسياسات الضرورية لتعزيز هذه المساهمة.

ومع انجاز هذه الدراسة أود أن اشكر د. بلال الفلاح الباحث الرئيسي والباحثين المساعدين في إعدادها، كما اشكر المقيمين والمراجعين للدراسة ومناقشيها في ورشة العمل التي قدمت العديد من الأفكار القيمة التي طورت الدراسة. وان أتقدم بالشكر الجزيل للمصرف العربي للتنمية في إفريقيا، والبنك الإسلامي للتنمية–صندوق الأقصى لتمويلهم هذه الدراسة التي تشكل واحدة من دراسات برنامج أبحاث أولويات السلطة الوطنية.

د. سمير عبدالله
المديـــر العـــام

المحتويـــــــات

1- مقدمة **1**

1-1 أهمية الدراسة 1

2- تطور النشاط السياحي والاهتمام بالسياحة **3**

2-1 تطور قطاع السياحة دوليا واقليميا 3

2-2 تطور قطاع السياحة في الأراضي الفلسطينية 5

2-3 المؤشرات الرئيسية للأنشطة السياحية في الأراضي الفلسطينية 7

3- مساهمة النشاط السياحي في الاقتصاد **13**

3-1 تحليل الاهمية وتحليل الاثر 13

3-1-1 تحليل الأهمية (Significance Analysis) للقطاع السياحي في الأراضي الفلسطينية *13*

3-1-2 تحليل الأثر (Impact Analysis) *13*

3-1-3 التكلفة الاقتصادية للسياحة *15*

3-2 قياس الآثار الاقتصادية للسياحة 18

3-3 الأثر الاقتصادي للنشاط السياحي –تجارب دولية 20

3-4 أهمية السياحة في الاقتصاد الفلسطيني 22

4- تحليل الأثر الاقتصادي للسياحة في الأراضي الفلسطينية **25**

4-1 تأثير النشاط السياحي على الناتج الإجمالي المحلي 25

4-2 اختبار استقرار السلاسل الزمنية (STATIONARY OR UNIT ROOT TEST) 28

4-3 نتائج النشاط السياحي على الناتج المحلي الإجمالي 30

4-4 تأثير النشاط السياحي على التوظيف 34

6- المعوقات والتحديات التي تواجهه قطاع السياحة الفلسطيني **39**

7- النتائج والتوصيات **41**

الملاحـــق **45**

المراجـــع **47**

قائمة الجداول

جدول 1: مؤشرات اقتصادية–سياحية لعدد من دول حوض المتوسط لعام 2010 5

جدول 2: المؤشرات الرئيسية للنشاط الفندقي في الأراضي الفلسطيني (1996–2010) 8

جدول 3: توزيع عدد الزيارات من قبل السياح الوافدين والمحليين للأماكن السياحية والمواقع التراثية في الأراضي الفلسطينية 2007–2010 9

جدول 4: توزيع نزلاء الفنادق في الأراضي الفلسطينية حسب الجنسية خلال السنوات 2009–2011 10

جدول 5: التوزيع النسبي للزوار الوافدين حسب الغرض الرئيسي من الزيارة والمنطقة للعام 2009 11

جدول 6: مجموع الانفاق المحلي على الرحلات المحلية في الأراضي الفلسطينية حسب نوع الانفاق لعام 2009 12

جدول 7: مؤشرات اقتصادية لقطاع السياحة الفلسطيني للعام 2010 23

جدول 8: نتلئج اختبار استقرار السلاسل 29

جدول 9: نتائج تحليل الانحدار لتأثير السياحة على الناتج الاجمالي المحلي 32

جدول 10: نتائج نموذج تصحيح الأخطاء 33

جدول 11: نتائج نموذج تحليل الانحدار– تأثير النشاط السياحي على نسب التوظيف عبر القطاعي 37

قائمة الاشكال

شكل 1: الآثار الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة لإنفاق السياح 15

شكل 2: اتجاهات الناتج المحلي الإجمالي للمناطق الفلسطينية باستثناء القدس (2000-2010) 45

شكل 3: اتجاهات ليالي المبيت الفندقية للمناطق الفلسطينية باستثناء القدس (2000-2010) 45

الملخص التنفيذي

تزايد الاهتمام من قبل القطاعين العام والخاص على المستوى العالمي بالآثار الناجمة والمترتبة من النشاط السياحي على الاقتصاديات المحلية. فقد أصبحت صناعة السياحة تقع في سلم الاهتمامات عند المسئولين وأصحاب القرار في دول العالم لما تشكله من أهمية في تنمية الموارد المحلية وتعزيز التنمية الاقتصادية. حيث تظهر أهمية السياحة من خلال الإحصاءات والتقارير الصادرة عن المنظمة العالمية للسياحة والتي أشارت إلى أن الحركة السياحية الدولية تتزايد بمعدلات تفوق المعدلات الخاصة ببعض الأنشطة الاقتصادية الأخرى. يضاف إلى ذلك الآثار الإيجابية للسياحة في إبراز الجوانب الحضارية والأثرية والتاريخية للبلدان وتعريف العالم بها.

تعتبر فلسطين بحدودها الانتدابية من اغنى مناطق العالم من حيث توفر عناصر الجذب السياحي. فرغم التغيرات الجيو سياسية والتشوهات التي خلقها الاحتلال الإسرائيلي الحالية وخلال العقود الأربعة الماضية، فهي مازالت تمتلك آفاقاً رحبة لنمو وتطور النشاطات السياحية، وزيادة مساهمة السياحة في دفع عجلة النمو الاقتصادي. وعليه فإن إجراء دراسة تحليلية معمقة لأثر القطاع السياحي الفلسطيني، من خلال تبيان أهميته في النشاط الاقتصادي وتقدير عوائده الاقتصادية الناتجة من تزايد النشاط السياحي، تنطوي على أولوية قصوى لتحسين الاستفادة من الموارد السياحية المتاحة، وتقييم جدوى الإنفاق الحكومي والسياسات السياحية ذات العلاقة، وخصوصا في ظل الأوضاع السياسية الحالية السائدة وانسداد الأفق السياسي لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على واقع السياحة الفلسطيني من خلال تقدير وتحليل الأثر الحدي للنشاطات السياحية، مقاسة بعدد ليالي المبيت الفندقية، على الإنتاج المحلي الإجمالي الحقيقي ونسب التوظيف عبر القطاعية في الفترة ما بين عام 1998 و2010 لمدينة القدس، بيت لحم, رام الله، واريحا. كما تتناول الدراسة تطور النشاطات السياحية والمعوقات الأساسية التي تحول دون نمو القطاع السياحي الفلسطيني بالشكل

المطلوب، وذلك للخروج بتوصيات تعزز من المساهمة الاقتصادية للقطاع السياحي. تسلط هذه الدراسة الضوء أيضاً على تحليل هيكلية القطاع السياحي ومساهمته الإنتاجية في الاقتصاد الفلسطيني، بالاضافة الى تناول تجارب الدول المختلفة فيما يخص الآثار الاقتصادية للنشاطات السياحية.

اعتمدت هذه الدراسة في مجملها على بيانات ثانوية لتحقيق أهدافها حيث تم ذلك من خلال مراجعة أدبيات الاقتصاد السياحي والنشرات السياحية الدولية وذلك من أجل التطرق إلى النظريات المتعلقة بالتأثيرات الاقتصادية (الايجابية والسلبية) للنشاط السياحي, بالإضافة إلى التعرف على الأثر الاقتصادي للسياحة في العديد من الدول. تم أيضاً استخدام بيانات ثانوية متعلقة بالتغير في النشاط السياحي وهيكلية القطاع السياحي الفلسطيني لتبيان اتجاه النشاط السياحي. اضافة إلى ذلك تم استخدام بينات خاصة بالنشاط الفندقي، الناتج المحلي الاجمالي، ونسب التوظيف عبر القطاعية في نماذج تحليل الانحدار لتبيان الأثر الاقتصادي الكمي للنشاط السياحي. هذا وتستثني هذه الدراسة، خصوصاً في شق تحليل الأثر الاقتصادي، النشاطات السياحية التي لا تشمل الاقامة الفندقية. حيث تضم هذه الشريحية غالباً السياح غير المقيمين والسكان المحليين والفلسطينين الزائرين سواء من حملة الجنسية الاسرائيلية أو المقيمين في الدول العربية والأجنبية. لذلك، يجدر القول هنا أن نتائج تقدير الأثر الاقتصادي يتعلق بالتغير الحدي للنشاط السياحي الفندقي. بالتالي فان التقديرات المنشورة في هذه الدراسة أقل من تلك المتوقعة للتغير الحدي للنشاطات السياحية الكلية والتي تشمل بالاضافة الى النشاطات الفندقية، التسوق، نشاطات المطاعم، وغيرها. أما البيانات الأولية فمستقاة من بعض المقابلات التي تمت للتعرف على أهم المعيقات التي تواجه القطاع السياحي الفلسطيني.

تشير نتائج التحليل الوصفي للبيانات السياحية إلى تأثر النشاط السياحي في الأراضي الفلسطينية بالتقلبات السياسية والأمنية خصوصاً مع اندلاع الانتفاضة الثانية وإعادة سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على المدن الفلسطينية. تباعاً, انخفض عدد السائحين (نزلاء الفنادق) في الأراضي الفلسطينية من 335,771 في نهاية عام 2000 إلى 51,357 زائر في عام 2002. الا أنه مع تراجع حدة العنف وتحسن الاستقرار الأمني

في مناطق الضفة الغربية، عاود النشاط السياحي نموه بشكل مضطرد ليبلغ عدد السياح في نهاية 2010 حوالي 577,383 من نزلاء الفنادق.

بلغت مساهمة القطاع السياحي الفلسطيني المباشر في الناتج الإجمالي المحلي حوالي 4%. تعد هذه المساهمة منخفضة اذا ما قورنت بنظيرها في إسرائيل (حوالي 6%) أو في الدول المجاورة، مثل الأردن (20%)، مصر(13%)، ولبنان (37%). تنسحب هذه النتيجة أيضاً على مساهمة القطاع السياحي الفلسطيني المباشرة في التوظيف الإجمالي والتي لا تتجاوز 2%، حيث تعد هذه المساهمة الأكثر انخفاضاً على المستوى الإقليمي (8% في إسرائيل، 19% في الأردن، 11% في مصر، وحوالي 4% في لبنان). على المستوى المحلي، تشير الإحصاءات إلى تدني الأداء الاقتصادي للقطاع السياحي اذا ما قورن بقطاعات اقتصادية أخرى مثل القطاع الصناعي والذي تزيد إنتاجية عماله بحوالي 20% عن القطاع السياحي.

تتمثل المساهمة الأساسية لهذه الدراسة بتقدير التأثير الاقتصادي للسياحة، حيث تشير نتائج تقدير نماذج تحليل الانحدار إلى وجود تأثير ايجابي للنشاط السياحي (عدد ليالي المبيت) على الناتج الإجمالي المحلي. تحديداً، إن زيادة عدد ليالي المبيت بألف ليلة (حيث يوازي هذا ما معدله 385 نزيل) مرتبطة بزيادة في الناتج القومي المحلي الحقيقي بحوالي 1.41 مليون دولار. هذا ويتحقق معظم هذا التأثير الاقتصادي في نفس الفترة (الربع) الذي يتم فيه التغير (الزيادة) في النشاط السياحي، ويمكن أن يعود ذلك إلى انخفاض التأثير المضاعف للسياحة بسبب تأثير تسريبات الإنفاق السياحي والمتمثلة خصوصاً في تمويل نشاطات الاستيراد.

فيما يتعلق بتأثير النشاط السياحي على نسب التوظيف، تشير النتائج الى تأثير ايجابي لزيادة عدد ليالي المبيت الفندقي على نسب التوظيف لتسع قطاعات اقتصادية مختلفة. هذا ويتفاوت حجم التأثير على هذه القطاعات، حيث تبين أن حجم التأثير الأكبر كان من نصيب قطاع صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات، صناعة الملابس الجاهزة، وتهيئة وصباغة الفراء، على التوالي. تظهر هذه النتائج بوضوح التأثير عبر القطاعي

للنشاط السياحي. في المقابل، أظهرت النتائج تأثيراً انكماشياً للنشاط السياحي على قطاعين هما: دباغة وتهيئة الجلود، صنع حقائب الأمتعة وحقائب اليد والسروج واللجام والأحذية، وصناعات أخرى من المنتجات غير المعدنية. هذا ولم تتطرق الدراسة لتبيان قنوات التأثير الانكماشي وذلك لعدم توفر البيانات اللازمة، الاّ أنه من المتوقع أن يكون للنشاط السياحي دور تحفيزي في زيادة نشاط الاستيراد للسلع المتعلقة بهذين القطاعين ومن ثم تقليص إنتاجهما المحلي وتقليص الطلب على العمال.

أهم المعيقات التي تواجه نمو القطاع السياحي تكمن في استمرار الاحتلال الإسرائيلي وإجراءاته التعسفية التي تحول دون استغلال الفلسطينيين لمصادرهم السياحية خصوصاً في القدس والمناطق التي تخضع للسيطرة الإسرائيلية، مناطق ج. فبدون زوال الاحتلال الإسرائيلي فان أي سياسة تستهدف ربط القطاع السياحي بتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة لن تؤتي أكلها بالشكل المطلوب. على أي حال فان المطلوب، فيما يتعلق بسياسات تحفيز النشاط السياحي في ظل استمرار الأوضاع السياسية على حالها وانسداد أفق حل الصراع الفلسطيني- الإسرائيلي، يكمن في زيادة تنافسية القطاع السياحي لتعظيم عائده الاقتصادي، المباشر وغير المباشر، قدر المستطاع. لذلك، فان جلّ التوصيات والسياسات المقترحة لهذه الدراسة تندرج في إطار التغلب على العوائق الذاتية التي تحول دون تطور السياحة والقطاع السياحي الفلسطيني بشكل يساهم بتنمية اقتصادية مستدامة.

بناء على نتائج تحليل التأثير الاقتصادي للنشاط السياحي، فان تصميم وتفعيل سياسات تستهدف زيادة عدد نزلاء الفنادق من السياح يمكن أن يزيد من مساهمة السياحة في النمو الاقتصادي. من أهم السياسات الممكن تطبيقها في هذا المضمار تعزيز التسويق الخارجي للسياحة الفلسطينية وتنويع النشاطات السياحية لتتضمن السياحة الثقافية، التاريخية والأركيولوجية. ففلسطين تحوي المئات من المواقع التاريخية لمختلف الحضارات والتي يمكن أن تشكل جذباً لقطاع واسع من السياح.

تسلط هذه الدراسة الضوء أيضاً على الأهمية الاقتصادية لزيادة حصة السوق المحلي للسلع السياحية لتعظيم العائد الاقتصادي للسياحة، وذلك من خلال تقليل الاعتماد على الاستيراد لتغذية الطلب المتزايد على السلع السياحية النهائية وبالتالي تقليل تسريبات الإنفاق السياحي وتأثيرها السلبي على العائد الاقتصادي السياحي. السياسات الأخرى التي تطرحها هذه الدراسة تتعلق بتعزيز السياحة في الأراضي الفلسطينية من خلال تطوير وتوسيع المرافق السياحية. من أهم تلك السياسات: تعزيز الاستثمار السياحي وتطوير خدمات البنية الأساسية في المناطق ذات الثراء السياحي، تطوير الكوادر والخبرات السياحية بشكل يعزز من تنافسية المؤسسات السياحية على المستوى الإقليمي والدولي، اضافة الى تحديث التشريعات والأنظمة واللوائح المنظمة لعمل القطاع السياحي والتي من شأنها ضمان زيادة تنافسية المنشآت السياحية المختلفة خصوصاً الصغيرة منها.

1- مقدمة

1-1 أهمية الدراسة

تعد تنمية القطاع السياحي على قدر من الأهمية نظراً للدورالمهم الذي يلعبه في زيادة النمو الاقتصادي وذلك لما لهذا القطاع من علاقة تشابكية مع قطاعات إنتاجية وخدمية متعددة تؤثر ايجابياً في زيادة الناتج المحلي ومستويات التوظيف. اذ تشير العديد من الدراسات إلى دور القطاع السياحي في تحريك الدورة الاقتصادية اضافة الى كونه مورداً فاعلاً لسد عجز موازنة في بعض الدول وتحديداً خلال الازمات المالية. (WTTC, 2006; Chowdhury and Shahriar, 2012).

تعتبر الأراضي الفلسطينية وجهة سياحية مهمة تتوفر فيها عناصر الجذب السياحي وذلك نظراً لأهميتها الدينية والتاريخية بالاضافة إلى اعتدال مناخها وموقعها الجغرافي الذي يجاور العديد من البلدان السياحية مثل لبنان ومصر، والأردن. فرغم التغيرات الجيو سياسية والتشوهات التي خلقها الاحتلال الإسرائيلي خلال العقود الماضية، فمازالت فلسطين تمتلك آفاقاً رحبة لنمو وتطور النشاطات السياحية. حيث تعكس الأماكن الدينية مثل المسجد الأقصى وكنيسة القيامة في القدس بالاضافة إلى كنيسة المهد في بيت لحم، وعشرات المقامات الدينية والأديرة تميز فلسطين كوجهة لملايين المؤمنين من أتباع الديانات السماوية. كما تعد فلسطين معقلاً للعديد من الأماكن ذات الأهمية التاريخية، فمدينة أريحا تعتبر أقدم مدينة في العالم وتؤوي العديد من الآثار التاريخية والدينية مثل قصر هشام ووادي قمران ونهر الأردن، بالإضافة إلى أماكن الاستجمام الفريدة على مستوى العالم مثل البحر الميت. كل ميزات الجذب السياحي هذه يمكن أن تجعل من السياحة في فلسطين محركاً أساسيا للاقتصاد بحيث تساهم بشكل ملحوظ بتنمية اقتصادية مستدامة. فالنشاطات السياحية، بحكم طبيعتها التشغيلية المعتمده على العمال، يمكن أن تساهم في تخفيف وطأة البطالة والتي كسرت حاجز العشرين بالمائة خلال السنوات الماضية.

كما تزداد أهمية ودور قطاع السياحة في الأراضي الفلسطينية بسبب افتقارها للموارد والصناعات المتطورة، بالإضافة إلى ضمور القطاع الصناعي والزراعي. وبالتالي يعول على السياحة أن تلعب دوراً اقتصادياً وتنموياً مهما. الا أن مدى التأثير الاقتصادي للسياحة، كما سنشير لاحقاً، يعتمد على عدة عوامل من أهمها تسرب إنفاق السياح من خلال تمويل نشاطات الاستيراد ومدى ترابط القطاع السياحي المحلي مع القطاعات الإنتاجية والخدمية. وعليه فإن أهمية إجراء دراسة تحليلية معمقة للأثر الاقتصادي لقطاع السياحي الفلسطيني تنطوي على أولوية قصوى لتحسين الاستفادة من الموارد السياحية المتاحة، وتقييم جدوى الإنفاق الحكومي والسياسات السياحية ذات العلاقة، وخصوصا في ظل الأوضاع السياسية الحالية السائدة وانسداد الأفق السياسي لحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

2- تطور النشاط السياحي والاهتمام بالسياحة

2-1 تطور قطاع السياحة دوليا واقليميا

بدأ الاهتمام بقطاع السياحة يظهر على المستوى العالمي من خلال إصدار منظمات غير حكومية لتقارير خاصة عن السياحة ومؤشراتها في العديد دول العالم، ونخص بالذكر هنا مجلس السياحة والسفر العالمي (WTTC)، حيث يصدر هذا المجلس تقارير احصائية عن النشاط السياحي لعدد كبير من دول العالم بالإضافة إلى دراسات لها علاقة بالتأثيرات الاقتصادية للسياحة على المستوى العالمي والاقليمي.[1] تناول المجلس في تقريره لعام 2011 بعض المؤشرات الرئيسية للآثار الاقتصادية للسياحة على المستوى العالمي، حيث بين أن مساهمة صناعة السياحة المباشرة في الناتج الاجمالي المحلي لدول العالم نمت بمعدل 3% خلال عام 2011 وذلك بالرغم من الأزمة الاقتصادية العالمية. اذ شكلت المساهمة المباشرة للسياحة في الناتج المحلي الإجمالي لدول العالم مقدار 2 تريليون دولار وأدى ذلك الى خلق 98 مليون فرصة عمل مباشرة. بالنسبة للتأثيرات غير المباشرة والمستحدثة، أشار التقرير أن مساهمة السياحة بلغت 6.3 تريليون دولار، وذلك بنسبة 9% من الناتج العالمي، وخلق 255 مليون وظيفة، حيث مثل ذلك 1 إلى 12 من عدد الوظائف الكلي. بخصوص الاستثمار، بلغت مساهمة السياحة 743 بليون دولار وذلك بنسبة مساهمة تبلغ 5% من مجموع الاستثمارات. أيضاً، بلغت مساهمته في الصادرات مقدار 1.2 تريليون دولار، بنسبة 5% من إجمالي الصادرات. من المتوقع أن يشكل الاسهام المباشر للسياحة والسفر العالمية في الناتج المحلي الإجمالي ما مقداره 2.8% لعام 2012. أما بالنسبة للمستوى البعيد (خلال العشر سنين القادمة) تشير توقعات التقرير الى نمو مساهمة السياحة في الناتج الإجمالي المحلي بمقدار 4.2%.

[1] المجلس العالمي للسياحة والسفر http://www.wttc.org/eng/Tourism_Research/Economic_Research/

في عام 2010 نشر مجلس السياحة والسفر العالمي تقرير عن نشاط قطاع السياحة في 11 دولة من دول حوض المتوسط (الجزائر، مصر، إسرائيل، الأردن، لبنان، ليبيا، المغرب، سوريا، تونس، تركيا، وفلسطين بشكل جزئي) حيث أظهر الإمكانيات السياحية الضخمة التي تمتلكها هذه الدول.[2] فبالرغم من وجود عوامل مقوضة للأداء السياحي– مثل المخاطر الأمنية، الكوارث الطبيعية، ارتفاع أسعار النفط، وعدم اليقين الاقتصادي، الا أن ما تتمتع به هذه الدول من كثرة الموارد الطبيعية، غنى الثقافة والتراث الحضاري، وسهولة الدخول إلى هذه الدول شكل عناصر جاذبة من شأنها أن تزيد من معدل السياحة الأجنبية حيث أظهر التقرير نمواً متزايداً في عدد السائحين لجميع تلك الدول يوافق 19% ما بين عامي 2009 – 2010. هذا بالإضافة إلى الزيادة الملحوظة لأعداد السياح خلال العقدين الماضيين مما يدلل على مرونة هذا القطاع وإمكاناته.[3]

يظهر الجدول (1) ادناه أعداد السياح الوافدين بالإضافة إلى مؤشرات اقتصادية ذات علاقة لتلك الدول. حيث يظهر بشكل واضح الأهمية الاقتصادية للسياحة، اذ تراوحت مساهمة السياحة في الناتج الاجمالي المحلي بين 5.8% للجزائر و37.6% للبنان. كذلك شكل القطاع السياحي حصة معتبره من نسبة التوظيف الكلي، حيث تراوحت ما بين 5.1% للجزائر و18.8% للأردن. أيضاً، حاز الأردن على أعلى نسبة من الانفاق الحكومي ليبلغ 10.4% بينما بلغ في تركيا أدنى مستوى مقارنة مع باقي الدول ليبلغ 0.5%. بالنسبة للاستثمار الرأسمالي، نالت ليبيا أعلى حصة من مجمل الاستثمارات (24.1%) بينما حصلت الجزائر على أدنى نسبة (3.9%).

[2] لم يشر التقرير في العديد من الاحصائيات السياحية الى فلسطين وذلك لقلة البيانات الموثقة.

[3] أشار مجلس السياحة والسفر العالمي إلى التأثيرات السياسة المصاحبة للثورات العربية (أو ما يعرف بالربيع العربي)، حيث شهدت المنطقة انخفاضاً في أعداد السياح مع أوائل عام 2011. لكن من المرجح أن يستأنف القطاع السياحي نموه عندما تستقر الأوضاع.

جدول 1: مؤشرات اقتصادية–سياحية لعدد من دول حوض المتوسط لعام 2010

	الجزائر	مصر	اسرائيل	الاردن	لبنان	ليبيا	المغرب	سوريا	تونس	تركيا
السياح الوافدين (تقديراً بالآلاف)	1,448	14,900	2,753	7,348	2,120	271	9,600	7,950	7,613	27,825
المساهمة في الناتج الاجمالي المحلي	5.8	12.9	6.3	20.4	37.6	9.3	14.1	12	16.1	9.7
النسبه من التوظيف الكلي	5.8	10.9	7.8	18.8	3.8	9	12.2	12.5	15.1	6.4
النسبه من الاستثمار الرأسمالي	3.9	11.4	7.6	12.8	10.5	24.1	10.9	6.1	13.1	11.6
النسبة من الانفاق الحكومي الكلي (تقديرا)	1.1	6.7	2	10.4	9.1	2.6	3.5	3.1	7.3	0.5

المصدر: مجلس السياحة والسفر العالمي (2010)

2-2 تطور قطاع السياحة في الأراضي الفلسطينية

لعبت مكانة فلسطين التاريخية والدينية على الخصوص دوراً مهما في جذب السياح من مختلف أنحاء العالم. فمع بداية القرن العشرين ازداد عدد السياح الى فلسطين ليبلغ ما معدله 20,000 سائح أجنبي سنوياً، هذا بالإضافة إلى آلاف السياح العرب (المسلمين والمسيحيين) الذين توافدوا لزيارة المسجد الأقصى والكنائس المسيحية في القدس وبيت لحم. اضافة الى ذلك، ساعدت عدد من العوامل على زيادة السياحة الوافدة الى فلسطين, من أهمها: ارتباط الموانئ المنتشرة على الساحل الفلسطيني بخطوط الملاحة العالمية، ارتباط الأماكن السياحية بمنظومة خط الحديد الحجازي الذي يمتد إلى العديد من الأماكن السياحية، ووجود عدد لا بأس به من الفنادق التي اشتهرت بها المدن السياحية الفلسطينية وخصوصاُ في مدينة القدس، نذكر منها Lioyd Hotel Grand New Hotel، Hotel Metropol، Hotel Jerusalem.[4]

استمرت الحركة السياحية في فلسطين بالتطور حتى في ظل الانتداب البريطاني. إلا أن نكبة حرب عام 1948 وإعلان قيام دولة إسرائيل أثر سلباً وبشكل حاد على النشاط

[4] هيئة الموسوعة الفلسطينية: الموسوعة الفلسطينية، القسم العام، المجلد الثاني، ص602.

السياحي في الضفة الغربية وقطاع غزة. تجدر الإشارة هنا إلى قلة الدراسات التي تتطرق لتطور النشاطات السياحية للفترة التي تلت النكبة. يبدو من أسباب ذلك صعوبة حصر النشاطات السياحية وأعداد السياح القادمين إلى مناطق الضفة، والتي انضمت إداريا إلى الحكم الأردني حتى عام 1967، بسب دمجها بالإحصاءات الأردنية. أما في قطاع غزة، والذي كان يخضع للسيطرة العسكرية المصرية، فلم تكن هناك إحصائيات دقيقة بأعداد السياح الوافدين إليه (عبد القادر حماد، غير مؤرخ).

تعرضت السياحة في الأراضي الفلسطينية إلى انتكاسة أخرى مع احتلال اسرائيل لأراضي الضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967. حيث استولت إسرائيل على المقدرات السياحية الفلسطينية وجنت عوائدها الاقتصادية على حساب الفلسطينيين، خصوصاً في واد الأردن ومنطقة أريحا الغنية بالمواقع الأثرية والتاريخية مثل كهوف قمران، عين فشخة، وواد القلط. هذا وامتاز القطاع السياحي الفلسطيني في الفترة التي تلت عام 1967 بخضوعه للقيود القانونية والمالية التي فرضها الاحتلال الإسرائيلي، خصوصاً في مدينة القدس. من أوجه ذلك، رفض إصدار تصاريح إنشاء أو توسيع الفنادق عن طريق إصدار قوانين عسكرية خاصة بالأراضي الفلسطينية أو زيادة صعوبة الحصول على القروض المالية من البنوك الإسرائيلية والتي كانت تسيطر على القطاع المالي في ذلك الوقت. هذه العوامل المثبطة أدت بدورها إلى ضمور القطاع السياحي وضعف نموه حتى في الأوقات التي امتازت بالاستقرار الأمني. من الأسباب الأخرى التي أدت إلى عدم تطور القطاع السياحي في الأراضي الفلسطينية على النحو المطلوب منح الأفضلية التنافسية حصرياً لقطاع السياحة الإسرائيلية. يبدو ذلك واضحاً في عدة صور منها منح الشركات السياحية الإسرائيلية قروض طويلة الأمد بالاضافة إلى الإعفاءات الضريبية (حزبون 1994). كما عمد الاحتلال الإسرائيلي على طمس المعالم السياحية الديني في العديد من المناطق الفلسطينية، خصوصاً في مدينة القدس من خلال هدم وتشويه بعض الكنائس والعديد من المعالم الدينية المسيحية والإسلامية (عبد القادر حماد، غير مؤرخ).

2-3 المؤشرات الرئيسية للأنشطة السياحية في الأراضي الفلسطينية[5]

تشكل المؤشرات الرئيسية المتعلقة بالنشاط السياحي إطاراً مهماً للحديث عن أهمية السياحة، حيث سأتطرق في هذا القسم إلى الحديث عن اتجاه النشاط السياحي للفترة التي تلت نشوء السلطة الوطنية الفلسطينية من خلال تتبع التغير في النشاط الفندقي. كما يتناول هذا القسم أعداد السياح الوافدين في السنوات الأخيرة بالإضافة إلى جنسيتهم وتوزيع زياراتهم الجغرافي على المناطق الفلسطينية في الضفة الغربية.

جدول (2) يظهر بيانات تتعلق بالنشاط الفندقي للمناطق الفلسطينية في الضفة الغربية، إضافة إلى القدس، ما بين عامي 1996 و2010، حيث تعتبر هذا البيانات الأكثر تفصيلاً وسيتم استخدامها في تحليل الأثر الاقتصادي للسياحة كما هو موضح في الفصل الخامس. امتازت الفترة ما بين عام 1996 ونهاية عام 2000 بالاستقرار الأمني والسياسي النسبي وشيوع الآمال بالسلام واقامة الدولة الفلسطينية. انعكس ذلك بشكل ايجابي على النشاط السياحي، حيث يظهر ذلك من خلال المستويات المرتفعة للنشاط السياحي (عدد الغرف المباعة، عدد الليالي المباعة، ومعدل الانشغال الفندقي). أدى اندلاع انتفاضة الثانية في سبتمبر عام 2000 إلى تصاعد الهجمة الإسرائيلية على الأراضي الفلسطينية على شكل الاقتحامات العسكرية المتكررة، الإغلاق العسكري للمدن والتجمعات الفلسطينية، وتقطيع أوصال التجمعات الفلسطينية الكبرى. تظهر البيانات الفندقية في نفس الجدول التأثر الحاد للنشاط السياحي بالتقلبات السياسية والأمنية في السنوات التي تلت الانتفاضة الثانية، حيث انخفض عدد النزلاء من 335,771 الى51,357 نزيل. مع انحسار تأثير الانتفاضة بداية عام 2005، عاودت النشاطات الفندقية نموها تدريجياً. وبحلول عام 2009، انتعش النشاط الفندقي بشكل ملموس ليبلغ مستويات أعلى مما كانت عليه في السنوات التي سبقت الانتفاضة الثانية.[6]

---

[5] الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني
http://www.pcbs.gov.ps/Portals/_pcbs/PressRelease/TourismDay_A2011.pdf.

[6] يتراوح معدل عدد ليالي المبيت للنزيل في الفنادق الفلسطينية ما بين ليلتين وثلاثة ليالي.

جدول 2: المؤشرات الرئيسية للنشاط الفندقي في الأراضي الفلسطينية (2010-1996)

السنة	عدد الفنادق	عدد الغرف	عدد الأسرَه	عدد النزلاء	عدد ليالي المبيت	نسبة إشغال الغرف
2010	95	4,929	10,543	577,383	1,285,661	35.4
2009	100	4,552	9,815	452,625	1,042,290	32.5
2008	87	4,346	9,466	446,133	1,127,286	35.9
2007	82	4,109	9,088	315.866	673,458	25.1
2006	79	3,897	9,429	151,801	383,603	15.8
2005	77	3,648	7,732	131,908	350,219	15.5
2004	80	3,554	7.575	100,184	268,695	12.1
2003	75	3,050	6,620	62,812	199,275	12.2
2002	72	3,098	6,473	51,357	169,641	9.8
2001	84	2,860	6,240	60,208	184,857	10.6
2000	106	4,708	10,063	335,711	1,016,683	31.5
1999	91	3,781	8,053	316,949	895,540	35.3
1998	92	3,682	7,986	214,220	601,085	26
1997	85	3,425	7,419	220,850	639,344	29.3
1996	72	2,926	6,434	229,712	736,428	38.2

المصدر: مسح النشاط الفندقي.2011 الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني.

أما في منتصف العام 2011، آخر إصدار ربعي لمسح النشاط الفندقي، فتشير الإحصائيات إلى بلوغ عدد نزلاء الفنادق نحو 264 ألف نزيل[7]، منهم 12% نزلاء فلسطينيين و34% من دول الإتحاد الأوربي. أيضاً، بلغ عدد الفنادق العاملة في الأراضي الفلسطينية 98 فندقاً حتى عام 2011، حيث يتوفر فيها 5,636 غرفة و11,672 سريراً ويعمل فيها 2,165 عاملاً.

تشير التقارير الصادرة عن شرطة السياحة والآثار الفلسطينية الى نمو ملحوظ في السياحة الوافدة ما بين عامي 2007 و2010 وذلك حسب ما هو موضح في جدول (3). بالنسبة لتوزيع الزيارات جغرافياً، يتركز أعداد السياح، خاصة الوافدين، في

[7] يوازي عدد النزلاء في النصف الأول من عام 2011 تقريباً نفس المستوى لنفس الفترة من عام 2010.

مدينتي بيت لحم وأريحا والأغوار، رام الله. أما بالنسبة للمدن التي شهدت زيادة في نشاطات السياحة المحلية فهي جنين، أريحا والأغوار. هذا وتستثني بيانات السياحة الوافدة القدس الشرقية وذلك لعدم توفر البيانات، أما بالنسبة للسياحة المحلية في المدينة فهي شبه معدومة بسبب الاغلاق الإسرائيلي. هذا الأمر يتشابه أيضاً مع الوضع السياحي لقطاع غزة فالسياحة فيها معدومة سواء كانت محلية (من مناطق الضفة الغربية) أو وافدة إلا من الناشطين الأجانب، وذلك بسبب الحصار الإسرائيلي المفروض عليها. من المهم الإشارة هنا إلى التباين الكبير بين العدد الإجمالي للسياح الوافدين وعدد نزلاء الفنادق. فمثلاً بلغ عدد الزوار الوافدين لمدينة بيت لحم (عاصمة السياحة الفلسطينية) 1,186,165 زائر، بينما بلغ عدد نزلاء الفنادق في المدينة لنفس السنة 560,740 أي حوالي نصف عدد الزائرين. كما يظهر هذا التباين جلياً في محافظة أريحا والأغوار وذلك حسب تقارير شرطة السياحة والآثار. يعزى الانخفاض النسبي لعدد نزلاء الفنادق في الأراضي الفلسطينية لعدة أسباب من أهمها تحكم الشركات الإسرائيلية والأجنبية في البرامج السياحية لسائحي الأراضي الفلسطينية، فعادة ما تكون حصة المدن الفلسطينية، كمقصد سياحي، متدنية.[8] كما نشير لاحقاً، في قسم التأثير الاقتصادي للسياحة، فان زيادة عدد نزلاء الفنادق من السائحين يعتبر حيوياً في تعزيز العائد الاقتصادي للسياحة الفلسطيني.

جدول 3: توزيع عدد الزيارات من قبل السياح الوافدين والمحليين للأماكن السياحية والمواقع التراثية في الأراضي الفلسطينية 2007-2010

المحافظة / السنة	بيت لحم	نابلس	جنين	أريحا والأغوار	الخليل	رام الله	طولكرم	طوباس	قلقيلية
2007	512,782	1,375	63,068	679,811	32,895	7,482	غ.م	غ.م	10,000
2008	910,390	133,405	192,349	832,914	41,120	غ.م	124,686	غ.م	غ.م
2009	758,616	247,066	267,610	852,492	23,296	93,386	218,651	-	103,350
2010	1,186,165	572,128	725,419	1,164,600	87,180	280,340	521,419	1,267	389,852

مصدر البيانات: شرطة السياحة و الآثار.

[8] سنتطرق في قسم (6) للمشاكل والعقبات الأخرى التي تواجه القطاع السياحي الفلسطيني.

فيما يخص جنسية السياح، يوضح جدول (4) نسبة السياحة المحلية والتي شكلت معدل 11.6% من مجموع السياح ما بين عام 2009 ومنتصف عام 2011. هذا وشكل سياح الاتحاد الأوروبي النسبة الأكبر من عدد السياح (بمعدل 35.5%)، يليهم سياح من دول أوروبية أخرى، آسيا، الولايات المتحدة وكندا، واسرائيل (وهم الفلسطينيون حاملي جواز السفر الإسرائيلي).

جدول 4: توزيع نزلاء الفنادق في الأراضي الفلسطينية حسب الجنسية خلال السنوات 2009-2011

الجنسية	عدد النزلاء		
	2009	2010	2011 (النصف الأول)
فلسطيني	57,003	55,356	33,377
إسرائيلي	44,195	44,003	16,586
آسيا	39,577	62,665	31,949
الولايات المتحدة وكندا	49,890	72,354	28,240
الإتحاد الأوربي	159,672	215,234	90,264
دول أوربا الأخرى	71,827	91,306	34,160
دول أخرى	30,461	36,365	29,195
المجموع	**452,625**	**577,383**	**263,771**

مصدر البيانات: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، بيان صحفي بمناسبة اليوم العالمي للسياحة 27-9-2011

فيما يتعلق بأغراض الزيارة بالنسبة للسياح الوافدين فهي متعددة (جدول (5))، إلا أن جلّها يتركز في الاستجمام والسياحة ومن ثم الأغراض الدينية. كذلك، تتباين الأغراض من الزيارة بحسب المناطق الجغرافية للمناطق الفلسطينية، إذ أن أكثر من90% من الزائرين لشمال الضفة القريبة أشاروا إلى الاستجمام والراحة كهدف أساسي لزيارتهم. فيما يتعلق بباقي المناطق، والتي تحتوي على معظم المعالم الدينية والتاريخية، فكان للأغراض الدينية والاستجمام والراحة النصيب الأكبر.

جدول 5: التوزيع النسبي للزوار الوافدين حسب الغرض الرئيسي من الزيارة والمنطقة للعام 2009

الغرض من الزيارة	المنطقة				
	شمال الضفة الغربية	وسط الضفة الغربية	القدس	جنوب الضفة الغربية	الضفة الغربية
الاستجمام والراحة	92.1	51.6	56.3	47.4	**56.6**
زيارة الأقارب والأصدقاء	1.7	7.1	3.2	6.0	**4.8**
مهمات رسمية	1.0	1.9	2.1	2.4	**2.1**
أغراض دينية	1.0	34.2	34.3	38.2	**31.6**
تدريب وتعليم	0.0	1.1	2.7	1.5	**1.6**
أخرى	4.2	4.1	1.4	4.5	**3.3**
المجموع	**100**	**100**	**100**	**100**	**100**

مصدر البيانات: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تقرير الأنشطة السياحية 2009 جهاز الاحصاء الفلسطيني.

أما بالنسبة للإنفاق، فبلغ متوسطه لعام 2009 للزائر الوافد ومرافقيه 1161 دولارًا أمريكيًا، منها 553 دولارًا أمريكيًا تنفق داخل الضفة الغربية، توزعت على التسوق بواقع 200 دولارًا، الطعام والشراب حوالي 137 دولارًا. بالنسبة لنفقات أماكن المبيت فقد بلغت قيمة الإنفاق عليها 102 دولارًا، في حين كان الإنفاق على النقل والاتصالات ما متوسطه 27 دولار، والنفقات الأخرى 54 دولار.[9]

أما فيما يتعلق بالانفاق السياحي للسياح المحليين، فقد بلغ متوسط إنفاق الأسرة، لنفس العام، خلال الرحلة المحلية الواحدة حوالي 51 دولاراً أمريكياً. هذا ويتباين الانفاق بشكل ملحوظ حسب المنطقة، حيث بلغ 65.6 دولاراً في الضفة الغربية مقابل 28.8 دولارا في قطاع غزة. بالنسبة لأوجه في المكان المزار، فقد كان لنفقات الطعام والشراب النصيب الأكبر من حصة إنفاق الأسرة على الرحلة بمعدل 21 دولار، يليها نفقات النقل والمواصلات بمعدل 17 دولارا، في حين بلغت النفقات الترفيهية والتسويقية

[9] مصدر بيانات الانفاق هو الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. يجدر الاشارة هنا أن أحدث بيانات الانفاق السياحي متوفره لعام 2009.

حوالي 12 دولار. أما على المستوى الاجمالي، يبين جدول (6) أدناه أن الانفاق الكلي للسكان المحليين قد بلغ 10,455 مليون دولار، حيث حازت الضفة الغربية على 74% من هذا المبلغ. كذلك يبين جدول (6) التوزيع الاجمالي حسب أوجه الانفاق.

جدول 6: مجموع الإنفاق المحلي على الرحلات المحلية في الأراضي الفلسطينية حسب نوع الإنفاق، 2009

(القيمة بالألف دولار الأمريكي)

نوع الإنفاق	الأراضي الفلسطينية	الضفة الغربية	قطاع غزة
الطعام والشراب	4,365.9	2,866.4	1,499
التسوق	997.3	750.2	247.1
النقل والاتصالات	3,812.6	3,093.5	719.1
نفقات ترفيهية	1,279.6	980	299.6
المجموع	**10,455**	**7,690.1**	**2,765.3**

المصدر: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مسح السياحة المحلية والخارجية 2009، النتائج الأساسية

3- مساهمة النشاط السياحي في الاقتصاد

3-1 تحليل الاهمية وتحليل الاثر

تجمع الأدبيات على نوعين من التحليل الاقتصادي المرتبط بالنشاط السياحي وهما تحليل الأهمية (Significance Analysis) وتحليل الأثر (Impact Analysis).

3-1-1 تحليل الأهمية (Significance Analysis) للقطاع السياحي في الأراضي الفلسطينية

يهتم تحليل الأهمية باستخلاص حجم وهيكل قطاع السياحة في اقتصاد ما.[10] تكمن فائدة هذا التحليل في التعرف على حجم القطاع السياحي وأهميته بالنسبة للاقتصاد الفلسطيني وذلك بواسطة عرض بعض المؤشرات السياحية الكلية. هذه المؤشرات تتضمن: عدد المؤسسات السياحية، العاملين وتعويضاتهم، قيمة الإنتاج، الاستهلاك الوسيط، والقيمة المضافة لقطاع السياحة. سنقوم فيما يلي بعرض البيانات المتعلقة بهذه المؤشرات لعام 2010 والمستمده من قبل جهاز الاحصاء الفلسطيني. كما سنتطرق في قسم تحليل الأهمية الى مقارنة بعض المؤشرات السالفة الذكر مع عدد من الدول الإقليمية، وذلك لتبيان أداء القطاع السياحي الفلسطيني بشكل أوضح.

3-1-2 تحليل الأثر (Impact Analysis)

يركز تحليل الأثر الاقتصادي على الأثر الذي يتركه التغير في النشاط السياحي، والذي يقاس نظرياً بإنفاق السياح (المحليون أو الأجانب)، على اقتصاد منطقة أو محافظة

[10] عالمياً، يستخدم تحليل الأهمية البيانات المستخلصة من نظام حسابات السياحة [Tourism Satellite Accounting System (TSA)] والذي يعتبر أهم أنواع التحليل الاقتصادي للسياحة حيث تشترك فيه 181 دولة. جرى إعداد المبادئ العامة لنظام حسابات السياحة من قبل منظمة السياحة العالمية، وتم تبني هذه المبادئ من قبل المؤتمر العالمي لقياس الأثر الاقتصادي للسياحة الذي عقد في فرنسا عام 1999 وهيئة الأمم المتحدة عام 2000. ويتضمن النظام عدة معايير حول تعريف الزائر والسائح، وبيئته المعتادة، وتصنيف استهلاك السائح، والإنفاق الكلي على السياحة، وتكوين إجمالي رأس المال الثابت في قطاع السياحة، وتحديد المنتجات والأنشطة السياحية المرتبطة بالسياحة، وسبل قياس إسهام صناعة السياحة في الناتج القومي الإجمالي، وحجم التوظيف، ورأس المال الثابت .كما تشتمل المبادئ العامة للنظام على تفصيلات عن طرق حساب مساهمة قطاع السياحة في أنواع الاستهلاك، والأنشطة الاقتصادية المختلفة.

معينة أو على مستوى الاقتصاد الكلي للبلد، بحيث يأخذ بعين الاعتبار طبيعة التداخل (الروابط الاماميه والخلفيه) بين قطاع السياحة وغيره من القطاعات الاقتصادية الأخرى.

تقسم الآثار الاقتصادية للسياحة الى ثلاث أنواع أساسية: النوع الأول يتعلق بالآثار المباشرة، فهي تقاس بالتغير في الإنتاج المرتبط بالزيادة في النفقات السياحية المباشره. مثال على ذلك مبيعات وإيرادات المبيت الفندقي، حيث تعتبر هذه المبيعات وما يرتبط بها من دفعات، مثل الأجور والرواتب والضرائب واللوازم والخدمات، آثار مباشرة للإنفاق السياحي. النوع الثاني يتعلق بالآثار غير المباشرة، فهي تنتج من التغير في الإنتاج المتحصل من جولات مختلفة من إعادة الإنفاق من المنشات السياحية على منتجات أو خدمات القطاعات الاقتصادية المكملة (الموردة للقطاع السياحي). فيما يتعلق بالنوع الثالث ""الآثار المستحدثة" فتكمن في التغيرات التي تحدث في النشاط الاقتصادي (مثل الدخل وفرص العمل) الناتجة من إنفاق الأسر والمتولد من الدخل المكتسب، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، من انفاق السياح. وعادة ما يطلق على الآثار غير المباشرة والآثار المستحدثة بالآثار الثانوية أو التأثير المضاعف (Multiplier Effect). إن مجموع هذه التأثيرات الثلاثة يشكل التأثير الاجمالي للسياحة على التوظيف والناتج الإجمالي المحلي. سيتناول هذا البحث دراسة تأثير النشاط السياحي على هذين المؤشرين الرئيسين بشكل معمق.

يوضح شكل (1) الدورة الاقتصادية للإنفاق الناتج من السياحة بالإضافة إلى المستفيدين المباشرين والنهائيين من الإنفاق السياحي. هذا ويبدو واضحاً أن التغير في إنفاق السائح يمكن أن يؤثر نظرياً على مختلف القطاعات الاقتصادية بشكل أو بآخر. لكن من المهم الإشارة هنا أن حجم ومدى هذا التأثير يعتمد بشكل ايجابي على عدة عوامل، من أهمها مقدار النزعة أو الميول الاستهلاكية الموجودة عند الشركات، المنشآت، والأسر في المنطقة السياحية. هذا وينخفض التأثير الاقتصادي للإنفاق السياحي من جراء التسريبات الاتفاقية (leakage) لتمويل شراء السلع والخدمات السياحية المستوردة، بالإضافة إلى الاقتطاعات الضريبية من الدخل السياحي المباشر وغير المباشر، حيث

يكمن الدور السلبي للتسريبات من خلال انخفاض مستويات الإنفاق في الدورات اللاحقة وبالتالي تقلص العوائد الاقتصادية للسياحة.

شكل 1: الآثار الاقتصادية المباشرة وغير المباشرة لإنفاق السياح

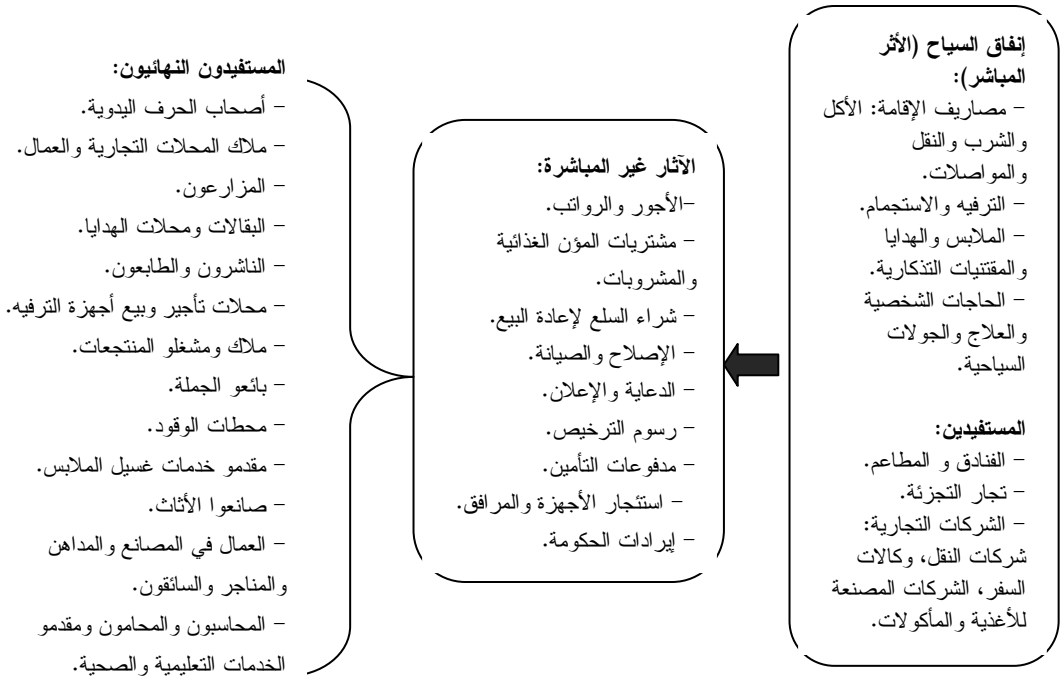

3-1-3 التكلفة الاقتصادية للسياحة

أجمع العديد من الباحثين على الفوائد الاقتصادية، المباشرة وغير المباشرة، للسياحة وذلك على شكل خلق فرص تجارية للشركات، توليد فرص عمل جديدة، زيادة النقد الأجنبي، ومن ثم تحسين النمو الاقتصادي. بالرغم من تعدد الفوائد الاقتصادية للسياحة، إلا أن هناك تكاليف لا يمكن تجاهلها حيث يتم تناواها عادة في تقييم جدوى الانفاق الحكومي وتقييم السياسات السياحية ذات العلاقة. هذا وتناولت الأدبيات، في الكثير من الأحيان، تكاليف السياحة من خلال تأثيرها على على البيئة وبالإضافة إلى التأثير السلبي على النسيج الاجتماعي والثقافي للدولة المستضيفة .

ربطت العديد من الابحاث بين الطاقة الاستيعابية للسياحة في البلد المضيف والتكاليف الاجتماعية والبيئية التي تفرضها النشاطات السياحية. فمثلاً عرف Chamberlain (1997) الطاقة الاستيعابية للسائحين على إنها "مستوى النشاط البشري الذي يمكن للمنطقة استيعابه دون تدهور المنطقة أو تأثر المجتمع المحلي تأثراً سلبياً أو تدهور جودة التجربة التي يتمتع بها زائرو المكان." فيما يلي عدد من التأثيرات السلبية المحتملة للنشاط السياحي على البيئة، كمت وردت في عدد من الدراسات (Seabloom et al. 1989; Andereck 1993; Gartner 1996; Davies and Cahill 2000): تدمير البيئة الطبيعية، زيادة معدلات استهلاك الطاقة والمياه، تلوث الهواء والمياه، تدمير النظام البيئي والحياة البريّة والبحرية، وتدهور جمالية البيئة المحيطة للمناطق السياحية خاصة الأثريّة والدينية وذلك من خلال تطوير المرافق السياحية والأبنية المرتفعة. مع ذلك، فان بعض الدراسات قد أشارت الى امكانية تأثير السياحة ايجابياً على الحفاظ على البيئة والهوية الثقافية والاجتماعية للبلد المضيف. يبرز ذلك من خلال الحفاظ على المناطق الأثرية والطبيعية وذلك لجذب السياح (Mathieson et al. 1982). كما يمكن للسياحة أن تعزز النشاطات الاجتماعية في البلد المضيف عن طريق زيادة النشاطات والمرافق الترفيهية، تحسين جودة الخدمات العامة مثل الصحة، النظافة، والأمن، بالاضافة الى زيادة الطلب على المعارض والمهرجانات الثقافية والتاريخية (Lundberg 2011).

تناولت الأدبيات أيضاً التكاليف الاقتصادية للسياحة (Dwyer andForsyth, 1992) ومن أهم أوجهها: التكاليف المتعلقة بزيادة نشاطات الاستيراد المتولدة من زيادة الطلب على السلع السياحية، تكاليف إنتاج السلع والخدمات المحلية والإنفاق الحكومي على البنى التحتية للسياحة على حساب بنى تحتيه أخرى، بالإضافة إلى تأثير النمو السياحي على ضمور قطاعات اقتصادية منافسة للقطاع السياحي. فيما يخص تكاليف الاستيراد، فان الزيادة في النشاط السياحي قد ينشأ عنها زيادة في الطلب على السلع المستوردة مما يؤدي الى تقليل مستويات النقد الاجنبي المتولد من السياحة بسبب استخدامه في تمويل نشاطات الاستيراد، حيث يتضاعف هذا التأثير السلبي في الدول ذات العجز التجاري

(Chowdhury and Shariar, 2012). حيث يشكل نشاط الاستيراد في هذه الحالة حاجز يفصل بين زيادة النشاط السياحي والزيادة في الطلب على السلع المنتجة وطنياً، وبالتالي فان ذلك يؤدي إلى تقلص التأثير الاقتصادي المضاعف (الغير مباشر) للنشاط السياحي في البلد المضيف.

بالنسبة لتكاليف انتاج السلع والخدمات السياحية المحلية, أشار بعض الباحثين الى أن انتاج هذه السلع يتطلب استهلاك موارد اقتصادية تتسم بالندرة (scarce resources) بحيث كان يمكن استخدامها في مجالات انتاجية أخرى ذات مردود اقتصادي. على هذا الأساس، وجب تغطية تكاليف الانفاق على القطاع السياحي عند تقدير المنفعة الناتجة. لذلك اقترح بعض الباحثون ان استخدام الناتج المحلي الاجمالي كمقياس لتأثير السياحة الاقتصادي بشكل لا يأخذ بعين الاعتبار التكاليف المصاحبة قد لا يعبر عن الفائدة الصافية المتولدة من النشاط السياحي بشكل واف. وأن الأصح هو استخدام صافي العوائد (طرح هذه التكاليف من حساب الناتج المحلي الإجمالي). على أي حال، بالرغم من وجاهة هذا الطرح، إلا ان عدم توفر بيانات تفصيلية عن التكاليف المصاحبة للنشاط السياحي قد قلل من استخدام صافي العوائد في تقييم الفوائد الاقتصادية للسياحة.

ان من تأثيرات نمو القطاع السياحي الايجابية، كما ذكرنا سالفاً، هو توسع ونمو النشاطات الاقتصادية للقطاعات المكملة (الصناعات المحلية الرافدة للقطاع السياحي). إلا أن هذا النمو قد ينعكس سلباً على قطاعات أخرى منافسة بسبب تدفق المصادر الرأسمالية من تلك القطاعات إلى القطاع السياحي (Forsyth and Dawyer, 1991)، بالإضافة إلى الزيادة في أسعار الأراضي والسلع الرأسمالية، وأيضاً الارتفاع في الأجور مما يزيد بشكل عام تكاليف الإنتاج (Dawyer and Forsyth, 1993). لذلك، يمكن للنمو في النشاط السياحي أن يؤدي إلى النمو في الإنتاج الكلي ولكن بوتيرة أقل بسبب تقلص النشاطات الاقتصادية لقطاعات أخرى وربما يؤدي فقط الى تغيرات في تركيبة القطاعات الاقتصادية (نمو في بعضها وتقلص في بعض آخر) من غير أي تأثير على النمو في الإنتاج أو مستوى التوظيف الكلي (Adam and Paramenters, 1991).

2-3 قياس الآثار الاقتصادية للسياحة

اعتمدت العديد من الدراسات في تحديد الأثر الاقتصادي للسياحة على عدة منهجيات من أبرزها: الأثر المضاعف (Multiplier) Eeffect)، نموذج التوازن العام المحسوب (Computable General Equilibrium Model)، تحليل التكلفة والمنفعة (Cost and Benefit Analysis) وتحليل الانحدار (Regression analysis).

تعتمد منهجية الأثر المضاعف (Multiplier Eeffect) على استخدام صيغة رياضية بسيطة وهي: الآثار الاقتصادية للسياحة = عدد الزوار السائحين × معدل إنفاق كل سائح × الأثر المضاعف. فإذا أردنا قياس المساهمة الإجمالية للأنشطة السياحية في الناتج المحلي الإجمالي، كأحد الآثار الاقتصادية للسياحة، فإن هذه القيمة سوف تتأثر أولاً بالتغير في عدد ونوعية السياح[11]، وثانياً بمتوسط إنفاق السياح الذي يتحدد أيضاً بنوع النشاط السياحي في منطقة معينة. هذا فإن عملية تقدير عدد السياح ومتوسط الإنفاق تعتبر أهم جزء في تحليل الأثر الاقتصادي للأنشطة السياحية في أي اقتصاد. فبهما يتم تحديد الأثر المباشر للأنشطة السياحية، من خلال القيمة النقدية التي ساهمت بها الأنشطة السياحية بشكل مباشر في الناتج المحلي الإجمالي. علاوة على ذلك، فان عملية تحديد الأثر الكلي تتم بإضافة الأثر الثانوي على الأثر المباشر والذي يتحدد بمقدار المضاعف.

يتم حساب المضاعف السياحي عادة من خلال نماذج المدخلات والمخرجات الاقتصادية (input-output Model) لأي منطقة اقتصادية[12]. هذا ويستخدم المضاعف لتقدير مساهمة إنفاق السياح وتحويله إلى مؤشرات اقتصادية كلية اخرى مثل مقدار نواتج معدل دخل الفرد أو فرص العمل الجديدة. علاوة على ذلك، تختلف قيمة المضاعف،

---

[11] عادة ما يتأثر عدد السياح أو نوعية السياح، والتي ترتبط بحجم الانفاق للسائح، بنوع السياحة التي ركزت عليها السياسات العامة في الدولة وبنوع النشاط السياحي الموجود في منطقة معينة.

[12] أوصت كتب اقتصاديات السياحة بضرورة توخي الحذر عند تقدير واستخدام المضاعف. حيث أن استخدام أي مضاعف غير مبني على بيانات المنطقة نفسها أو تقدير مضاعف لمنطقة ما من خلال استخدام أو تعديل مضاعف لمنطقة أخرى مأخوذة من دراسات منشورة سوف يسفر عن نتائج وتقديرات مبالغ فيها للآثار الثانوية والغير مباشرة.

بغض النظر عن المنهجية المستخدمة في تقديرها، من منطقة إلى أخرى ومن اقتصاد إلى آخر بحسب اختلاف المحتوى المحلي (ارتباط القطاع السياحي اقتصادياً بالقطاعات الاقتصادية المحلية الأخرى) والمحتوى الاجنبي. فكلما زاد المحتوى المحلي زاد المضاعف الذي ينعكس على زيادة الاسهام في الناتج المحلي، والعكس صحيح، اي تنخفض قيمة المضاعف بانخفاض المحتوى المحلي في قيمة السلع والخدمات المقدمة للسائحين. عموماً، تم استخدام نموذج المدخلات والمخرجات في العديد من الدراسات (Barbara et al, 2008; West 2001; Frechtling and Horvath, 1999)، الا ان الصعوبة المتعلقة بهذه المنهجية يكمن في اعتمادها بشكل أساسي على بيانات تفصيلية للمبيعات والمشتريات بين كل القطاعات الاقتصادية وتلك المتعلقة بالقطاع السياحي. لذلك استعاض بعض الباحثين عن نموذج المدخلات والمخرجات بنموذج التوازن العام المحسوب (Computable General Equilibrium Model) والذي يعتمد على بناء نموذج رياضي يفصّل الترابط بين العرض والطلب لمختلف القطاعات الاقتصادية. بالرغم من التفوق النسبي لهذا النموذج، الآ انه يتسم بندرة الاستخدام (Dwyer et al. 2004) بسبب تعقيداته الرياضية واعتماده على فرضيات يصعب التحقق منها في بعض الأحيان.

فيما يتعلق بمنهجبة تحليل التكلفة والمنفعة (Cost and Benefit Analysis)، فان ميزتها تتعلق باحتساب التكاليف الاقتصادية الناتجة عن النشاطات السياحية. تعنى هذه المنهجية، تحديداً، بتقدير المنفعة الاقتصادية الصافية للنشاط السياحي من خلال مقارنة العوائد (مثل توفر العملة الأجنبية، الدخل، والتوظيف) بالتكاليف الاقتصادية والمتعلقه مثلاً بالانفاق السياحي التطويري. هذا ويشيع استخدام هذه المنهجية عندما يتعلق الأمر بمشروع سياحي ما ويقل استخدمها عندما يكون الهدف هو تقييم التأثير الاقتصادي للنشاط السياحي على المستوى الكلي.

بسبب عدم توفر بيانات عبر قطاعية توضح الترابط بين القطاعات الاقتصادية المختلفة والقطاع السياحي، فأن نموذج التقدير الكمي المستخدم في هذه الدراسة هو نموذج تحليل الانحدار باستخدام السلاسل الزمنية (time series data) حيث سيتم بواسطتها تقدير

الأثر الحدي للنشاطات السياحية على الناتج القومي الاجمالي. اما بخصوص تقدير التأثير على نسب التوظيف عبر القطاعي فسيتم أيضاً تطبيق نموذج الانحدار ولكن باستخدام بيانات زمنية ومكانية (Panel data). يشيع استخدام هذه المنهجية في العديد من الأبحاث ذات العلاقه (Eugenio-Martin et al.2004; Brida , Brau et al .2003 et al. 2008; Kosova and Kadiyali, 2011) وذلك لسهولة استخدامها مقارنة مع المنهجيات المذكورة أعلاه ولعدم اعتمادها في الكثير من الأحيان على بيانات عبر قطاعية والتي يصعب توفيرها خصوصاً في الحالة الفلسطينية.

الدراسة الكمية الوحيدة التي تناولت اتأثير الاقتصادي للسياحة في الأراضي الفلسطينية هي Khano and Sayer (1997)، حيث تناولت هذه الدراسة تقدير أثر السياحة في الاقتصاد الفاسطيني للعام 1995. قدّرت هذه الدراسة عائدات قطاع السياحة في الضفة الغربية و قطاع غزة لذاك العام بـــ 152 مليون دولار، بينما ساهمت القيمة الاضافية لقطاع السياحة السياحة بـــ 57 مليون دولار لتبلغ نسبة 2% من الناتج المحلي الاجمالي. على أي حال فان هذه نتائج هذه الدراسة تظهر تقدير المساهمة الاقتصادية المباشرة لقطاع السياحة، دون تحديد الأثر المضاعف وذلك لعدم توفر البيانات اللازمة. على عكس دراسة Khano and Sayer، فان هذا البحث يستهدف تقدير الأثر المباشر والمضاعف للنشاط السياحي. الاختلاف الآخر أن هذه الدراسة لا تتطرق الى تقديرالمساهمة الاقتصادية للقطاع السياحي وانما تتناول التأثير الاقتصادي (المباشر والمضاعف) للتغير الحدي للنشاط السياحي (المقاس بعدد ليالي الاقامة الفندقية). ولذلك فان التقديرات الموثقة في هذه الدراسة متدنية مقارنة بالمساهمة الكلية للقطاع السياحي.

3-3 الأثر الاقتصادي للنشاط السياحي –تجارب دولية

نظراً لظهور زيادة في النشاط الاقتصادي المصاحب لبعض الأنشطة السياحية في مناطق مختلفة في العالم، منذ أواسط التسعينات في القرن الماضي، اتجهت أنظار القطاع الخاص والحكومات إلى أهمية السياحة وتأثيرها على الاقتصاد. معظم الدراسات التي تناولت الأثر الاقتصادي للسياحة قامت بربط موضوع السياحة، أو التخصص في نشاط سياحي، بالنمو والتنمية الاقتصادية. فمثلاً، قامت دراسة (Lanza and Pigliaru

1999) بقياس المقومات السياحية لعدد من الدول وتأثيرها على النمو الاقتصادي، حيث بينت أن النمو الاقتصادي للدول السياحية (ذات الوفرة في المصادر الطبيعية) زاد بوتيرة أعلى مقارنة بدول غير سياحية. دراسة أخرى (Brau et al. 2003) ربطت بين حجم الاقتصاد والنشاط السياحي، حيث وجدت أن صغر حجم الاقتصاد لبلد ما عادة يضر بمعدل النمو فيها، إلا في تلك التي تمتاز بنشاط سياحي عالي. ظهرت نفس النتيجة تقريباً في دراسة مشابهة (Eugenio-Martin et al.2004) والتي درست العلاقة بين السياحة والنمو الاقتصادي في أمريكا اللاتينية في الفترة 1985–1998. بينت هذه الدراسة أن الزيادة في عدد السياح الوافدين إلى الدول ذات الدخل المنخفض نتج عنه تأثير إيجابي على النمو الاقتصادي. وفي اسبانيا، وجد أن عائدات النشاط السياحي الأجنبية تؤثر إيجابياً على النمو الاقتصادي الأسباني، ودلل أيضاً على وجود علاقة طردية مستقرة على المدى الطويل بين النمو الاقتصادي والتنوع في الأنشطة السياحية (Balaguer and Cantavella-Jord, 2002.

في البرتغال تناولت دراسة Proença and Soukiazis (2005) تأثير السياحة على التنمية الاقتصادية من خلال الربط بين عدد الأسِرّة في الفنادق وبين نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. وجدت الدراسة بأن الزيادة في الطاقة الاستيعابية للقطاع السياحي بنسبة 1% يدفع بزيادة قدرها 0.01% في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي. هذا بالإضافة إلى أن النشاط السياحي يزيد من معدل التقارب بين دخل الأفراد في مختلف المناطق. دراسة أخرى (Ivanov and Webster, 2006) استخدمت منهجية جمعت بين تأثير السياحة الوافدة والقدرة الاستيعابية للأسِّرة حيث تم تطبيق هذه المنهجية في عده دول منها اليونان وأسبانيا. وجدت هذه الدراسة أن نشاط الفنادق والمطاعم السياحية أدت إلى دعم النمو الاقتصادي العام في اليونان، وفي أسبانيا ساهم قطاع السياحة بزيادة الرفاه الاجتماعي للسكان بمقدار 0,15%. على مستوى اخر تناولت بعض الدراسات تأثير النشاط السياحي على مستويات التوظيف. فمثلاً وجد Kosova and Kadiyali (2011) تأثيراً ايجابياً للسياحة الوافدة، مقاسه بالمعدل اليومي لغرف الفنادق المباعة، على مستويات التوظيف عبر القطاعية للعديد من المدن الامريكية وذلك للتدليل على تأثير السياحة في تحفيز الطلب على القطاعات الاقتصادية المختلفة.

على الصعيد العربي، قامت دراسة صليحة (2005) بعمل مقارنة بين الآثار التنموية للسياحة بين الجزائر وتونس والمغرب. حيث وجدت هذه الدراسة أن هناك علاقة وطيدة بين قطاع السياحة والتنمية في الدول الثلاث، وأن هناك أيضاً تفاعل بين قطاع السياحة والقطاعات الاقتصادية الأخرى. في مصر بيّن Tohamy and Swiscoe (2000) أن التأثير المباشر للإنفاق السياحي عام 1999 زاد الناتج الجمالي المحلي بنسبة 4.4% وأن حجم التأثير المضاعف كان أكبر بواقع 11.6%.

3-4 أهمية السياحة في الاقتصاد الفلسطيني

بلغ عدد المنشآت السياحية العاملة في الأراضي الفلسطينية 4,748 وتتوزع حسب نوع النشاط الاقتصادي على عدة فئات، كما هو موضح في جدول (7) في الأسفل. حيث تحتل أنشطة المطاعم ومتاجر بيع الهدايا التذكارية ومنتجات الحرف اليدوية الحيز الأكبر بالمقارنة مع باقي الفئات بواقع 60% و28%، على التوالي. كما بلغ عدد العاملين في المنشآت السياحية 15,162عامل يتوزع معظمهم على نفس الأنشطة السابقة بنسبة 53% و23% حسب نفس الترتيب. أما بالنسبة لتعويضات العاملين، فقد بلغت 62.1 مليون دولار، بحيث تركز الجزء الأكبر منها في أنشطة الفنادق (33.5%)، تليها أنشطة المطاعم (27%) ومتاجر بيع الهدايا التذكارية ومنتجات الحرف اليدوية (24%).

أما الانتاج الكلي فقد بلغ 376.9 مليون دولار تركز 51% منه في أنشطة المطاعم، يليها أنشطة الفنادق، ومتاجر بيع الهدايا التذكارية ومنتجات الحرف اليدوية، بنسبة 20% و16%، على التوالي. فيما يتعلق بالاستهلاك الوسيط، فقد بلغ 130,3 مليون دولار، حيث تحتل أنشطة المطاعم النسبة الكبرى (64%) منها، يليها أنشطة الفنادق ومتاجر بيع الهدايا التذكارية ومنتجات الحرف اليدوية، بنسبة 14% و13%، على التوالي. آخر المؤشرات تتعلق بالقيمة المضافة للقطاع السياحي، حيث بلغت 246,7 مليون دولار. حازت أنشطة المطاعم على النسبة الكبرى منها (45%)، تليها أنشطة الفنادق (24%) ومن ثم بفارق كبير تليها أنشطة المطاعم (17%).

تشير الإحصاءات أيضاً إلى تدني إنتاجية عمال القطاع السياحي (محسوبة بقسمة إجمالي القيمة المضافة على المجموع الكلي لعدد العاملين)، حيث بلغت 15,974 دولار وذلك إذا ما قورنت بقطاعات أخرى. فمثلاً تنخفض انتاجية العمال في القطاع السياحي عن الصناعي بحوالي 20%. بالإضافة إلى ذلك، عند مقارنة الوزن النسبي لحجم القطاع السياحي، باستخدام عدد العاملين, يتبين أن حجم القطاع السياحي يبلغ 2% ويساهم بحوالي 4% من الناتج المحلي الإجمالي. عند مقارنة القطاع السياحي الفلسطيني بنظيره في البلدان الاقليمية (حسب ما هو موضح في جدول (1))، يتبين انخفاض الأهمية الاقتصادية للقطاع السياحي الفلسطيني، حيث تشكل مساهمته في الإنتاج المحلي النسبة الأقل على المستوى الإقليمي. يمكن أيضاً الخلود إلى نفس النتيجة عند النظر إلى مساهمة القطاع السياحي في التوظيف الكلي. يمكن تبرير هذا الأداء المنخفض للقطاع السياحي الفلسطيني بعدة عوامل، من أهمها المستوى المنخفض لأعداد السياح الوافدين (577,383) بالمقارنة مع باقي نلك الدول ما عدا ليبيا. بالنسبة للإنفاق الحكومي السياحي فهو محدود وينفق جله على الأجور.

جدول 7: مؤشرات اقتصادية لقطاع السياحة الفلسطيني للعام 2010

النشاط السياحي	عدد المؤسسات	عدد العاملين	تعويضات العاملين*	الإنتاج*	الاستهلاك الوسيط*	القيمة المضافة*
صناعة التحف الخشبية	196	600	2	6.4	2	4.5
متاجر بيع الهدايا التذكارية ومنتجات الحرف اليدوية	1,325	3,470	15.1	59.3	16.8	42.5
أنشطة المطاعم	2,869	8,049	16.6	193.3	83.3	110
أنشطة الفنادق	95	1974	20.8	76.4	17.7	58.7
أنشطة وكالات السفر	131	511	5.2	25.9	7	18.9
النقل السياحي و تأجير سيارات الركوب	66	325	2	12.5	2.5	10
تقديم خدمات للزوار وحج وعمرة	66	233	0.4	3.1	1	2.1
المجموع	**4748**	**15162**	**62.1**	**376.9**	**130.3**	**246.7**

مصدر البيانات: تقرير الأنشطة السياحية 2010، جهاز الإحصاء الفلسطيني.

*مليون دولار

4- تحليل الأثر الاقتصادي للسياحة في الأراضي الفلسطينية

يهدف هذا الفصل الى تحليل الأثر الاقتصادي للنشاط السياحي وذلك عن طريق تتبع التغيرات في الأنشطة الاقتصادية الناتجة من التغير الحدي في النشاط السياحي. سيتم قياس التأثير الاقتصادي للسياحة على مؤشرين اقتصاديين مهمين: الدخل على المستوى الكلي، مقاساً بالناتج الإجمالي المحلي ونسب التوظيف عبر القطاعي. نظرياً، نتوقع أن يكون لزيادة النشاط السياحي أثر تحفيزي على الناتج الاجمالي المحلي وعلى الطلب على العمال خصوصاً عند وجود مستويات بطالة مرتفعة (Dwyer and Forsyth, 1992). وكما ذكرنا سابقاً، فان حجم ومدى التأثير الايجابي للنشاط السياحي يعتمد بشكل أساسي على الميل الاستهلاكي للدخل (المباشر والمضاعف) المتأتي من النشاط السياحي بالإضافة إلى الترابط بين القطاعات الاقتصادية المختلفة والقطاع السياحي، والذي بتناسب عكسياً مع نشاطات الاستيراد. أيضاً كما اسلفنا سابقاً، يمكن للزيادة في النشاط السياحي أن يكون له تأثيرا انكماشياً على بعض القطاعات الاقتصادية وبالتالي تقلص التأثير الاقتصادي للقطاع السياحي.

4-1 تأثير النشاط السياحي على الناتج الإجمالي المحلي

لقياس التأثير الاقتصادي الحدي للسياحة على الناتج القومي المحلي سيتم استخدام منهجية تحليل الانحدار للسلاسل الزمنية. ان من محاسن هذه المنهجية سهولة استخدامها وعدم اعتمادها على توفر بيانات تفصيلية عبر قطاعية، إلا أن من أهم محدداتها، هو عدم القدرة على الفصل بين التأثير المباشر والتأثير المضاعف للسياحة، الآ في الحالات التي يستخدم فيها الانفاق المالي للسياح كمقياس للنشاط السياحي. على أي حال، ان عدم توفر هذه البيانات في العديد من الدول قد دفع بعض الباحثين استخدام مقاييس أخرى مثل عدد غرف الفنادق المباعة (Kosova and Kadiyali, 2011) وعدد الأسرة المباعة

(Ivanov and Webster, 2006). حيث تتناسب هذه المقاييس طردياً مع عدد السياح ومن ثم مع إجمالي الإنفاق السياحي.

في الحالة الفلسطينية، لا تتوفر بيانات إنفاق السياح على شكل سلاسل زمنية بحيث يمكن استخدامها في نموذج تحليل الانحدار. لذلك تستخدم هذه الدراسة مقياس مشابه للمقاييس المذكوره أعلاه وهو عدد الليالي الفندقية المباعة (عدد السياح المقيمين في الفنادق مضروباً بعدد ليالي المبيت). حيث يتناسب هذا المقياس طردياُ مع عدد السياح واجمالي الانفاق. على أي حال تستثني هذه الدراسة، في شق تحليل الأثر الاقتصادي، النشاطات السياحية التي لا تشمل الاقامة الفندقية. تضم هذه الشريحية غالباً السكان المحليين والفلسطينين الزائرين والسياح الأجانب الذين لا يقيمون في الفنادق المقامة في المناطق التي تخضع لسيطرة السلطة الفلسطينية. لذلك يجدر القول هنا أن تقديرات التأثير الاقتصادي للسياحة، سواء تلك المتعلقة بالناتج الاجمالي أو نسب التوظيف كما هو معبر عنها في هذه الدراسة تعكس *اجمالاً* تأثير النشاطات الفندقية المتعلقة بالسياحة الوافدة، وأن هذه التقديرات هي بالضرورة أقل من تلك المتوقعة من تأثير التغير الحدي للنشاطات السياحية المتنوعة والتي تشمل بالاضافة الى النشاطات الفندقية، التسوق، نشاطات المطاعم، وغيرها.

فيما يخص البيانات، تم استخدام بيانات سلاسل زمنية ربعيه لليالي المبيت والناتج الاجمالي المحلي الحقيقي، مقاساً بالأسعار الثابتة لسنة الأساس 2004. يغطي هذا التحليل الفترة الزمنية ما بين عامي 2000 و2010. هذا وتستثني هذه البيانات مدينة القدس وذلك بسبب استثنائها من احتساب الناتج الإجمالي المحلي. بالنسبة لمصدر البيانات فهو الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني– مسح النشاط الفندقي والحسابات القومية. للحديث عن التغيرات التي طرأت على هذين المتغيرين، يشير شكل (2) في الملحق إلى انخفاض كبير في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في السنتين اللواتي أعقبن بداية الانتفاضة الثانية. حيث انخفض من مستوى 4,118.5 مليون دولار في نهاية عام 2000 الى 3,264.1 مليون دولار في عام 2002 وذلك بانخفاض يبلغ حوالي 20%. بدخول عام 2003، بدأ الناتج الإجمالي المحلي بالنمو المتصاعد لكن بتذبذب حتى بلغ

8330.6 مليون دولار في نهاية الفترة (2010). وكما ذكرنا سالفاً في القسم الثاني فان بيانات النشاط الفندقي (عدد ليالي المبيت) لنفس الفترة، تظهر التأثير الحاد للتقلبات السياسية على النشاط السياحي خصوصاً مع اندلاع الانتفاضة الثانية، حيث استغرق الوقت حتى عام 2005 ليعاود النشاط السياحي نموه (أنظر شكل 3 في الملحق).

فيما يلي وصف لنموذج تحليل الانحدار لقياس حجم تأثير النشاط السياحي، حيث يحتوي ما تبقى من هذا القسم والقسم اللاحق على الاختبارات اللازم عملها لبناء النموذج القياسي باستخدام السلاسل الزمنية. لذلك، يمكن لغير المهتمين أو غير المختصين بهذه التفاصيل التقنية الانتقال فوراً إلى قسم النتائج (قسم 5). بشكل عام فان نموذج الانحدار المستخدم في هذه الدراسة يتحدد كما يلي:

$$GDP_t = a + B Hotel_Night_t + e_t \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (1)$$

حيث ترمز الدالة B (معامل الانحدار) إلى مقدار تأثير الزيادة في عدد ليالي المبيت الفندقية (Hotel Night) وهو المتغير المستقل على الناتج الاجمالي المحلي الحقيقي (المتغير التابع). قبل الخوض في غمار تقدير هذه الدالة، يجب في البداية فحص استقرار (stationary) السلاسل الزمنية ($Hotel_Night_t$ وGDP_t).[13] في حال تبين أن $Hotel_Night_t$وGDP_t هي سلاسل غير مستقرة ولا تربطهما علاقة تكامل متزامن (Cointegration)، فان القيمة التقديرية للدالة B هي قيمة منحازة (biased)، أي أن قيمة الدالة المقدرة تبتعد عن قيمتها الحقيقية. عندها يكون النموذج في المعادلة (1) مضلل (sperious regression) ولا يعتد بالتقديرات المنبثقة عنه. أما اذا تبين أن هاتان السلسلتان غير مستقرّتين ولكن ترتبطان بعلاقة تكامل متزامن، فان الدالة B تكون غير منحازة من جرّاء عدم استقرار السلاسل،[14] وتُقدّر تأثير العلاقة طويلة الأمد بين السلسلتين. يمكن التحقق من وجود تكامل متزامن عن طريق فحص الاستقرار (stationary) للخطأ العشوائي (e_t) في المعادلة (1).

---

[13] بالمفهوم الإحصائي، ان السلاسل الزمنية المستقرة هي عموماً تلك التي لا تتغير فيها قيم الوسط الحسابي والتباين بتغير الزمن وأن قيمة التغاير(covariance) بين سلسلتين لفترتين (ربعين) تعتمد على الفرق الزمني بين الفترتين وليس الفترة الزمنية نفسها. بمعنى آخر، قيم السلسلة الزمنية المستقرة لا تتجرف بعيداً عن وسطها الحسابي.

[14] سنناقش في قسم النتائج أسباب أخرى قد تؤدي الى تحيز تقدير دالة النشاط السياحي.

4-2 اختبار استقرار السلاسل الزمنية (stationary or unit root test)

هناك العديد من الاختبارات التي تعنى بفحص استقرار السلاسل الزمنية، من أشهرها اختبار ديكي فولر المعزز (Augmented Dicky fuller (ADF) 1979,1981) واختبار فيليبس بيرون (Philip Perron (PP), 1988). جدول (8) يبين نتائج فحص الاستقرار باستخدام هذين الاختبارين (عمود (1) و(2)). تشير النتائج الى رفض الفرضية الصفرية باستقرار المتغيرين (stationary at level) عند مستوى ثقة 1%. تم ايضاً استخدام اختبارين اخرين للتأكد من أن هذه النتائج ليست خاصة باختبار دون اخر. تم أولاً استخدام اختبار Augmented Dicky Fuller-GLS[15] حيث يعد أداء هذا الاختبار أفضل مقارنة مع اختبار Augmented Dicky Fuller في حال صغر حجم العينة. تشير نتائج هذا الاختبار، غير الموثقة، إلى ثبات النتائج المتعلقة برفض استقرار السلسلتين عند مستويات الثقة المعروفة.[16] الاختبار الثاني يأخذ بعين الاعتبار وجود تحول هيكلي (endogenous structural break) في السلاسل الزمنية للمتغيرين، حيث يعالج هذا الاختبار مشكلة إخفاق الاختبارات السابقة في عدم رفض الفرضية الصفرية (استقرار السلسلة الزمنية) بسبب وجود تحول هيكلي. يشير هذا الاختبار أيضاً الى ثبات نتائج رفض الاستقرار.[17] تم بعد ذلك فحص اختبار الاستقرار عند الفرق الأول لكل منهما (First difference)، حيث تشير النتائج، إلى عدم رفض الفرضية الصفرية باستقرار المتغيرين عند مستوى ثقة 1% حسب ما تشير النتائج المبينة في جدول (8)، عمود (3) و(4). هذا بالتالي يؤشر الى أن المتغيرين (GDP وHotel Night) يتفاضلان (integrated) عند المستوى الأول I(1).

كما أشرنا سابقاً، فان رفض فرضية الاستقرار عند المستوى (Stationary at level) لمتغيري GDP وHotel Night يعني ان التقديرات الناتجة من نموذج الانحدار في المعادلة (1) مضللة إلا إذا كان هناك علاقة تكامل متزامن بين المتغيرين. سيتم فيما

---

[15] تم تطوير هذا الاختبار بواسطة الباحثين Elliott Rothenberg and Stock (1996).

[16] أكبر عدد لlags لاختبار Augmented Dicky Fuller-GLS هو 9 وذلك حسب معيار شوارتز.

[17] القيمة الخرجة لهذا الاختبار هو -4.42 عند مستوى ثقة 5% و-4.93 عند مستوى ثقة 1%، حيث تم رفض الفرضية الصفرية عنج هذين المستويين.

يلي فحص اختبار التكامل متزامن (cointegration) باستخدام منهجية Engle and Granger (1987)، والتي يمكن الاستفاده منها في حال وجود عدم استقرار للمتغيرين (non-stationary at level) وأن لهما نفس الدرجة من التفاضل وهذا ينطبق على النتائج المبينة أعلاه. يبنى اختبار cointegration على فحص الاستقرار للمتغير العشوائي (e_t). تشير نتائج هذا الاختبار، غير الموثقة، الى عدم رفض استقرار المتغير العشوائي عند مستوى ثقة 5% حسب القيمة الحرجة لــEagle and Granger 1987[18] حيث يؤشر ذلك الى وجود تكامل متزامن بين المتغيرين ومن ثم فانهما يرتبطان بعلاقة طويلة الأمد.

جدول 8: نتائج اختبار استقرار السلاسل

Variable	Lag*	ADF	PP	Variable	Lag	ADF	PP
Level		(1)	(2)	First Difference		(3)	(4)
GDP	3	-1.922*	-2.454**	GDP	2	-5.609	-6.639
Hotel Night	1	-2.51	-2.02	Hotel Night	1	-6.61	-8.671

* تم اختيار عدد باستخدام معيار اكايك (Akaike)

**الدالة الإحصائية لاختبار ADF وPP.القيمة الحرجة لاختبار ADF هي −4.24 عند مستوى ثقة 1% و− 3.54 عند مستوى ثقة 5%. أما بالنسبة لاختبار PP، القيمة الحرجة هي − 4.224 عند مستوى ثقة 1% و −3.532 عند مستوى ثقة 5%. يجدر الملاحظة هنا انه تم اضافة متغير الاتجاه (trend) عند فحص اختبار الاستقرار.

قبل الخوض في تقدير نموذج الانحدار في المعادلة (1)، يجب اجراء فحص الترابط التسلسلي (serial correlation) للأخطاء العشوائية (e_t). في حال وجود ترابط تسلسلي، فانه لا يمكن الوثوق بنتائج الاختبارات المتعلقة بتقديرات تحليل الانحدار مثل اختبار t وF. لذلك يجدر في البداية تصحيح الأخطاء الناتجة عن الترابط التسلسلي في حال وجودها. تم استخدام اختبار Durbin Watson لفحص الترابط التسلسلي، حيث تشير نتائج هذا الاختبار إلى أن الأخطاء العشوائية هي ذات ارتباط تسلسلي (الدالة الاحصائة

[18] القيمة الحرجة لــEagle and Granger 1987 −3.34 وهي اصغر من الدالة الاحصائية لاختبار cointegration البالغة −3.45.

لاختبار Durbin Watson هي 0,56). لذلك سيتم تقدير نموذج تحليل الانحدار باستخدام تقنية "Cochrane-Orcutt regression" وذلك لتصحيح تلك الأخطاء سيتم فيما يلي عرض نتائج تحليل الانحدار.

4-3 نتائج النشاط السياحي على الناتج المحلي الإجمالي

تشير النتائج المبينة في الجدول (9)، عمود (1) إلى وجود تأثير ايجابي وذو دلاله احصائية عند مستوى ثقة 1% للنشاط السياحي، مقاساً بعدد ليالي المبيت الفندقي، على الناتج المحلي الاجمالي. إلا أنه قد يبرز بعض التحيز في تقدير دالة النشاط السياحي والناتجة تحديداً من مشكلة endogeneity والتي يبرز وجودها عادة في نماذج تحليل الانحدار. من أبرز مسببات endogeneity وجود متغير أو متغيرات محذوفة من نموذج الانحدار وفي الوقت نفسه مرتبطة بالمتغير التابع والمستقل. إن عدم ضم مثل هذه المتغيرات للنموذج يؤدي الى تحيز التقديرات بشكل تخفي فيه دالة المتغير المضموم الى النموذج ($Hotel_Night_t$) بعض من تأثيرات هذه المتغيرات المحذوفة على المتغير التابع. بمعنى آخر، لا نستطيع تقدير دالة Hotel_Night بعيداً عن تأثيرات اخرى، وهذا ما يعرف تحيز المتغير المحذوف (omitted variable bias).

في دراستنا هذه من المحتمل وجود متغيرات محذوفة تؤثر على النشاط السياحي والاقتصاد الفلسطيني معاً، من أبرزها التغيرات السياسية التي تلازم الاراضي الفلسطينية. لذلك، تم اعادة تقدير نموذج الانحدار مع إدخال متغيرات سنوية وهمية year (dummy) variables)، يرمز لها y_t، كما في المعادلة (2)، وذلك للأخذ بعين الاعتبار التغيرات السياسيه الخاصة بسنة معينة والتي قد تؤثر على الحركة السياحية (عدد السياح، عدد الفنادق، أو الغرف الفندقية) والاقتصاد الفلسطيني معاً، سيما وأن فترة هذه الدراسة تتضمن سنوات اندلاع الانتفاضة الثانية وخبوها. فالمتغيرات السنوية الوهمية في هذه الحالة تضبط (تحيّد) تأثير التغير في وتيرة العنف التي قد تتغير من سنة لأخرى. لذلك فان عدم ادخال هذه المتغيرات الوهمية لنموذج الانحدار قد يؤثر على تقدير دالة النشاط السياحي بشكل لا نستطيع فيه فصل التأثير السياسي عن تأثير النشاط

السياحي. تم أيضاً اضافة متغيرات وهمية ربعيه (quarter dummy variable)، يرمز لها q_t، وذلك للتحكم بأي تأثير موسمي للنشاط السياحي، على النحو التالي:

$$GDP_t = a + BHotel_Night_t + y_t + q_t + et \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots(2)$$

النتائج المبينة في الجدول (9)، عمود (2) تشير إلى ثبات التأثير الايجابي للسياحة على الناتج الاجمالي المحلي. بالنسبة لحجم التأثير، يلحظ تقلص تقدير دالة (Hotel_Night) بحوالي 43% عن تلك المبينة في عمود (1)، لتصل إلى 0,0015. يمكن التنبؤ هنا أن ازدياد عدد ليالي المبيت بألف ليلة (بمعدل 385 ليلة مبيت فندقي) يؤدي الى زيادة في الناتج الاجمالي المحلي بحوالي 1.5 مليون دولار عند الأسعار الثابتة لعام 2004.

سبب الآخر لوجود مشكلة endogeneity يعرف بالتأثير المتزامن (simultaneity) ويقصد به ان العلاقة بين المتغير التابع والمتغير المستقل هي علاقة ارتباطية وليست سببيه. من الأمثلة على ذلك تأثير التغير في الناتج المحلي الاجمالي على النشاط السياحي من خلال تاثير السابق على البنى التحتية للمرافق السياحية. عندها لا نستطيع الجزم بأن النشاط السياحي (Hotel_Night) يرتبط بعلاقة سببية بالناتج المحلي الاجمالي، مما يؤدي الى تحيّز دالة النشاط السياحي. الا انه يستبعد ان يكون لهذا التأثير أثر كبير على تقديردالة النشاط السياحي وذلك لأن معظم التغير في الناتج المحلي الاجمالي خلال فترت الدراسة يمكن تفسيره بالاستناد الى تأثير الاحتلال الاسرائيلي خلال فترة الانتفاضه الثانية وما بعده، حيث ان التغير في عدد الفنادق أو الغرف الفندقية انخفض (ازداد) مع اندلاع (خبو) الانتفاضة الثانية. هذا وقد تم فصل التغير في تأثير الانتفاضة والتقلبات السياسية من خلال ادخال المتغيرات السنوية الوهمية الى نموذج الانحدار كما في المعادلة (2).

جدول 9: نتائج تحليل الانحدار لتأثير السياحة
على الناتج الاجمالي المحلي

	1	2
Variable	Coefficient	Coefficient
Hotel Night	.0026	.0015
	(14.37)***	(4.34)***
Year dummy variable	No†	Yes‡
Quarter (seasonal) Dummy variable	No†	Yes‡
Constant	913.96	930.55
	(17.92)***	(17.40)***
No. of observations	44	44
R-square	0.63	0.926

القيم داخل الاقواس تسير الى الدالة الاحصائية لاختبار (ت)، حيث يدلل الرمز
*** على ان القيمة المقدرة ذات دلالة احصائية عند مستوى ثقة 1%.
† لم يتم ضم المتغير لنموذج التقدير
‡ تم ضم المتغير لنموذج التقدير

التحليل أعلاه يبين تأثير النشاط السياحي على الناتج المحلي الاجمالي على المستوى طويل الأمد، ويقصد بهذا أن تأثير النشاط السياحي، يحتاج إلى أكثر من فترة زمنية (ربعيه) لتحقيق التأثير الاقتصادي المقدر. فيما يلي تحليل يظهر اذا ما كان هناك تأثير قصير الأمد للنشاط السياحي. تحديداً هذا التحليل يبين اذا كان هناك تأثير على الناتج الاجمالي المحلي في نفس الفترة الزمنية التي يحصل فيها التغير في النشاط السياحي. لتحقيق هذا الهدف تم استخدام نموذج تصحيح الاخطاء Error Correction Model (ECM) والذي يحدد كما يلي:

$$\Delta GDP_t = \eta \Delta Hotel_Night_t + \mu Z_{t-1} + u_i \quad \ldots\ldots\ldots\ldots\ldots\ldots (3)$$

حيث تشير الدالة η إلى التأثير قصير الأمد للنشاط السياحي، المتغير Z يدعى بمصطلح تصحيح الخطأ (term error correction) وتقيس الدالة μ الى السرعة التي

يعود فيها الناتج المحلي الإجمالي إلى مستوى التوازن (Equilibrium).[19] اذا كانت القيمة المقدرة ل μ سالبة وأقل من القيمة المطلقة للعدد واحد فان هذا تدليل على موائمة استخدام نموذج تصحيح الأخطاء. هذا ويقاس المتغير Z بالقيمة المقدرة للأخطاء العشوائية للنموذج المبين في المعادلة (2). فيما يلي جدول (10) يبين نتائج نموذج تصحيح الأخطاء.

جدول 10: نتائج نموذج تصحيح الأخطاء

Variable	Coefficient
Hotel Night Δ	0.0018
	(6.37)***
Z (error correction term)	-0.935
	(-6.27)***
Constant	5.37
	(0.72)
No. of observations	43
R-square	0.58

القيم داخل الاقواس تسير الى الدالة الاحصائية لاختبار (ت)، حيث يدلل الرمز*** على ان القيمة المقدرة ذات دلالة احصائية عند مستوى ثقة 1%

تشير نتائج نموذج تصحيح الأخطاء، كما هو معروض في جدول (10)، إلى وجود تأثير قصير الأمد للنشاط السياحي (القيمة المقدرة للدالة η ذات دلالة إحصائية عند مستوى 1%). بالنسبة لدالة تصحيح الأخطاء (μ) فإشارتها سالية وذات دلالة إحصائية عند مستوى 1% وقيمتها المقدرة أقل من القيمة المطلقة للعدد واحد، وهذا تدليل، كما ذكرنا أعلاه، على موائمة استخدام نموذج تصحيح الأخطاء. القيمة التقديرية لدالة تصحيح الأخطاء Z هي 0.935 وتشير إلى أن سرعة التعديل إلى مستوى التوازن حوالي 93.5% في كل فترة زمنية (ربعيه). أي أن التأثير طويل الأمد للنشاط السياحي، كما هو مبين في جدول (9) وعمود (2)، يتوزع تأثيره على عدة فترات

[19] نظرياً، عند حدوث تغير في النشاط السياحي فان الناتج المحلي الاجمالي يصبح في حالة عدم توازن (disequilibrium)، ولذلك تقيس μ السرعة التي يعود فيها الناتج المحلي الاجمالي الى حالة التوازن.

زمنية (ربعيه) بمعدل 93,5% لكل فترة زمنية. أي أن 93.5% من التأثير يتحقق في الربع الأول. نفس النسبة من حجم التأثير المتبقي تتحقق في الربع اللاحق. بناء على ذلك، يستمر التأثير الاقتصادي للنشاط السياحي، حسب النتائج الموثقة أعلاه، حوالي أربعة فترات زمنية ربعيه. هذا ونعتقد أن قصر فترة التأثير الاقتصادي يمكن أن يكون متعلق بانخفاض التأثير المضاعف للسياحة والناتج من تسريبات الإنفاق الخاصة بتمويل نشاطات الاستيراد للسلع السياحية النهائية والوسيطة. فكلما قلت التسريبات زاد حجم وعدد دورات الإنفاق المتولدة من النشاط السياحي.

4-4 تأثير النشاط السياحي على التوظيف

يتناول هذا القسم تأثير النشاط السياحي على نسب التوظيف لـــ44 قطاع اقتصادي غير حكومي، من بينها قطاع الفنادق والمطاعم، وذلك لفحص التأثير الممتد للنشاط السياحي على مختلف القطاعات الاقتصادية. مثلما ذكرنا سابقاً، فان المسوغ النظري لهذا التحليل يكمن في الزيادة المتوقعة في الطلب على العمال الذي قد ينشأ من تحفيز النشاط السياحي للطلب على سلع وخدمات القطاعات المحلية التي تزود القطاع السياحي في منطقة ما (التأثير غير المباشر للنشاط السياحي). هذا بالإضافة إلى إمكانية زيادة الطلب على السلع والخدمات لقطاعات اقتصادية أخرى لا ترتبط مباشرة بالقطاع السياحي وذلك بسبب التأثير المضاعف للنشاط (الإنفاق) السياحي. على أي حال فان قوة أو مدى تأثير النشاط السياحي على التوظيف لدى القطاعات الاقتصادية المختلفة يعتمد بشكل أساسي على ترابط القطاع السياحي مع القطاعات الأخرى وعدم تسرب الإنفاق بسبب تمويل نشاطات الاستيراد خصوصاُ في اقتصاديات ذات بنية صناعية ضعيفة أو تتسم بالعجز التجاري (Chowdhury and Shahriar, 2012). في الجانب الاخر يمكن ان يكون للنشاط السياحي تأثير سلبي على الطلب على العمالة في قطاع اقتصادي ما وذلك بسبب التأثير الانكماشي للقطاع السياحي كما أشرنا إليه سالفاً في قسم التكلفة الاقتصادية للنشاط السياحي (قسم 4).

المنهجية المتبعة لتقدير التأثير الاقتصادي على التوظيف تكمن في استخدام نموذج تحليل الانحدار "Pooled OLS"، والذي يتضمن استخدام بيانات مكانية (مدينة) وربعيه لـــ44 قطاع اقتصادي فلسطيني. ينحصر هذا التحليل عبر القطاعي في مدن الضفة الغربية التي تحتوي على الغالبية العظمى من عدد الفنادق هي: القدس، رام الله، بيت لحم، وأريحا والأغوار. إذ تحتوي هذه المدن على 71 فندق مقابل 10 فنادق لباقي مناطق الضفة الغربية[20]. تم أيضاً استثناء قطاع غزة من التحليل وذلك بسب تدني مستوى النشاط السياحي لأسباب منها الحصار المفروض عليها منذ عام 2007. البيانات المستخدمة في هذا التحليل هي بيانات ربعيه لعدد ليالي المبيت الفندقي، كما هو محدد في تحليل الأثر الاقتصادي السابق، بالإضافة إلى بيانات نسب التوظيف في 44 قطاع اقتصادي ثنائي الرقم، حسب التصنيف الدولي الصناعي (ISIC 1989) للمدن السالفة الذكر. الفترة الزمنية لهذا التحليل تغطي الفترة ما بين عامي 1998 و2010 ما عدا عام 2008 بالإضافة إلى الربع الثاني لعام 2009 وذلك لعدم توافر بيانات عبر قطاعية ثنائي الرقم لهذه الأرباع. تم بناء نموذج الانحدار (Pooled OLS) لقطاع اقتصادي معين كما يلي:

$$Emp_share_{jt} = c + B_1 Hotel_Night_{it} + B_2 Intifada_t + \mu_i + q_t + y_t + \mu_i * Intifada_t + \mu_i * q_t + e_i \ldots\ldots\ldots (4)$$

حيث يشير المتغير التابع Emp_share_{it} الى نسبة التوظيف في المدينة i والربع t. كما أن المتغير $Hotel_Night_{it}$ يشير الى عدد ليالي المبيت الفندقي في المدينة i والربع t. يهدف هذا النموذج إلى تقييم تأثير النشاط السياحي على التوظيف بمعزل عن عوامل أخرى تؤثر على التوظيف والنشاط السياحي على حد سواء. بحيث ان عدم ضبط هذه العوامل يؤدي الى تحيز القيمة التقديرية لعدد ليالي المبيت (Omitted Variable Bias). لتحاشي هذا التأثير، تم إضافة عدد من المتغيرات الوهمية (Dummy Variable) كما يلي: المتغير الوهمي "Intifada "يأخذ قيمة 1 لكل الأرباع ما بين الربع الرابع عام 2000 الى نهاية الفترة الزمنية، بينما يأخذ القيمة صفر للأرباع الأخرى. تهدف إضافة

[20] مسح النشاط الفندقي 2012، الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني.

هذا المتغير إلى ضبط الصدمات السلبية (negavtive shock) للانتفاضة في الطلب على العمال، بالاضافه إلى تأثيرها على تدني مستوى النشاط السياحي بشكل ملحوظ بسبب الإجراءات الإسرائيلية التعسفية في تلك الفترة.

تم أيضاً اضافة 3 متغيرات وهمية متعلق بالمدينة (μ_i) وذلك لضبط العوامل الخاصة بكل مدينة مثل الخصائص الاقتصادية وخصائص أخرى جاذبة للسياح والعمال. تأثير متغير المدينة الوهمي يقاس بالمقارنة مع المدينة المحذوفة من النموذج (القدس) وذلك لعدم الوقوع في مشكلة ما يعرف بـــ Collinearity trap. أما المتغيران q_t و Y_t، فيمثلان المتغير الوهمي الربعي والسنوي، على التوالي. اضافة q_t يهدف الى ضبط التأثيرات الموسمية للتوظيف والنشاط السياحي لجميع المدن. أما اضافة المتغير الوهمي السنوي فيهدف إلى ضبط نفس التأثيرات ولكن الخاصة بسنة معينة، وذلك مثل المتغيرات السياسية، حسب ما ذكرنا في القسم السابق، والتي من المتوقع ان يكون لها تأثير على النشاط الاقتصادي والنشاط السياحي لجميع المناطق. كذلك، تم إضافة متغيرات تفاعلية (interaction variable) على النحو التالي: المتغير التفاعلي $\mu_i * Intifada_t$ هو حاصل ضرب متغير الانتفاضة والمدينة الوهميان. اضيف هذا المتغير التفاعلي لضبط التغير الغير خطي للانتفاضة والمتمثل في التغير في حدة تأثير الانتفاضة عبر المدن.

النتائج، كما هو معروض في جدول (11)، تشير الى تأثير ايجابي وذو دلالة احصائية للنشاط السياحي على 9 قطاعات اقتصادية، من بينها الفنادق والمطاعم. هذا وتبين النتائج ان حجم التأثير الأكبر للنشاط السياحي كان على قطاع المنتجات الغذائية والمشروبات وصناعة الملابس الجاهزة، تهيئة وصباغة الفراء، على التوالي، حيث تظهر هذه النتائج التأثير الممتد للنشاط السياحي، المباشر والمضاعف، عبر عدة قطاعات اقتصادية. في المقابل أظهرت النتائج تأثيراً انكماشياً للنشاط السياحي على قطاعين هما: دباغة وتهيئة الجلود، صنع حقائب الأمتعة وحقائب اليد والسروج واللجام والأحذية، وصناعات أخرى من المنتجات غير المعدنية. هذا وكان التأثير الانكماشي لهذين القطاعين بواقع 0,11% و0,42%، على التوالي وبدلالة إحصائية عند مستوى

5%. هذا ولم تتطرق هذه الدراسة لتبيان قنوات التأثير الانكماشي وذلك لعدم توفر البيانات اللازمة، الاّ أنه قد يكون للنشاط السياحي دور تحفيزي في زيادة نشاط الاستيراد للسلع المتعلقة بهما. هذا ولا نود تحميل هذه التفسيرات أكثر من كونها توقعاتية ونترك كلمة الفصل لأبحاث مستقبلية.

جدول 11: نتائج نموذج تحليل الانحدار– تأـثير النشاط السياحي الايجابي على نسب التوظيف عبر القطاعي

ISIC code	القطاع الاقتصادي	تقدير دالة ليالي المبيت	حجم التأثير على نسب التوظيف للربع الواحد¥	عدد المشاهدات
15	صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات	1.26E-07	0.64%	172
		(3.11)***		
18	صناعة الملابس الجاهزة، تهيئة وصباغة الفراء	9.36E-08	0.57%	172
		(3.47)***		
20	صناعة الخشب والمنتجات الخشبية والفلين، باستثناء الأثاث	3.43E-08	0.11%	172
		(1.88)*		
22	النشر والطباعة	2.43E-08	0.15%	172
		(2.02)**		
27	صناعة المعادن الأساسية	3.69E-08	0.25%	168
		(2.23)***		
55	الفنادق والمطاعم	9.65E-08	0.52%	172
		(2.70)***		
71	تأجير الآلات والمعدات من دون عامل والسلع الشخصية والمنزلية	9.91E-09	0.06%	132
		(2.02)**		
91	نشاطات عضوية المنظمات	5.41E-08	0.28%	172
		(2.54)***		
93	الأنشطة الخدمية الأخرى	5.67E-08	0.31%	172
		(2.03)**		

¥ حجم التأثير على التوظيف الناتج من زيادة عدد ليالي المبيت بانحراف معياري واحد (45,493)

القيم داخل الاقواس تسير الى الدالة الاحصائية لاختبار (ت). حيث يشير الرمز *** إلى دلالة إحصائية بمستوى 1%، الرمز ** يشير إلى دلالة إحصائية بمستوى 5%، أما * يشير إلى دلالة إحصائية بمستوى 10%.

6- المعوقات والتحديات التي تواجهه قطاع السياحة الفلسطيني

أشرنا في قسم تحليل الأهمية الى انخفاض مساهمة النشاط السياحي في الاقتصاد الفلسطيني مقارنة مع الدول الإقليمية وذلك بسبب المستوى المنخفض لأعداد السياح الوافدين الى الأراضي الفلسطينية. هناك العديد من الأسباب التي تساهم في انخفاض النشاط السياحي. في هذا الصدد أعدت وزارة السياحة والآثار الفلسطينية تقريراً استراتيجياً (غير مؤرخ) عن السياحة الفلسطينية أشار فيه إلى العديد من العوائق التي تواجه القطاع السياحي ومن أهمها الاحتلال الإسرائيلي وإجراءاته التعسفية والمتعلقة بمصادرة الأراضي، الجدار العازل، وعدم السماح باستغلال المناطق الفلسطينية في منطقة "ج" سياحياً. يضاف الى ذلك التحكم الاسرائيلي بالنشاط السياحي داخل المدن الفلسطينية، حيث يظهر هذا بوضوح في بيت لحم حيث يلزم السياح الأجانب القادمين من إسرائيل، بواسطة شركات إسرائيلية، بالمكوث في المدينة لساعات قليلة. هذا بالتالي يقلص الإنفاق السياحي بشكل كبير مما يترك تأثيراً سلبياً واضحاً على العائد الاقتصادي للسياحة.

كما أسلفنا في مقدمة هذه الدراسة إن التقلبات السياسية واستمرار الاحتلال للقدس والأراضي الفلسطينية ومنع الفلسطينيين من استغلال مواردهم السياحية في واد الأردن، بالإضافة إلى الحصار الإسرائيلي الخانق على قطاع غزة والتي تشكل النافذة الساحلية للفلسطينيين هي المعيقات الأساسية امام النهضة السياحية في الأراضي الفلسطينية. إلا أن هناك أيضاً معوقات ذاتية أشار إليها في تقرير الوزارة، ومن أهمها:

- ضعف الاستثمار السياحي المحلي والأجنبي واقتصار الانفاق الحكومي على المصاريف الادارية التشغيلية للوزارة السياحة.
- نقص خدمات البنية الأساسية في المناطق ذات الثراء السياحي.
- عدم المقدرة على المنافسة مع الشركات السياحية الاسرائيلية

- ضعف الإمكانيات المالية لدى السلطة الفلسطينية لشراء أو استملاك بعض المواقع التراثية.
- النقص في الكوادر والخبرات السياحية المؤهلة.

هناك أيضاً العديد من المعيقات والتي تم التعرف عليها من خلال عمل مقابلات مع العديد من ذوي العلاقة مثل وزارة السياحة والآثار، قطاع الفنادق، ومحلات الهدايا التذكارية ومشاغل الحرف اليدوية السياحية في مدينة بيت لحم. لا يقصد بأي حال تعميم النتائج التي خلصت إليها هذه المقابلات على مجتمع الدراسة لذوي العلاقة بالقطاع السياحي، وإنما في إلقاء الضوء على واقع وبعض مشاكل هذا القطاع عن قرب. يمكن حصر أهم المشاكل التي تم الإشارة إليها في المقابلات فيما يلي:

- ضعف التسويق الخارجي للسياحة الفلسطينية من خلال قلة المشاركة الفاعلة في المعارض السياحية الدولية، حيث يبرز ذلك في ضعف الإمكانيات والخبرات التسويقية وحصر الترويج السياحي في الشق الديني فقط.
- ضعف التشريعات والقوانين الناظمة للقطاع السياحي والمتعلقة بمعالجة النشاطات الاحتكارية لبعض المنشآت السياحية كبيرة الحجم، خصوصاً متاجر بيع الهدايا والتحف. حيث تتعاقد هذه المتاجر مع شركات سياحية يتم من خلالها حصر نشاطات تسوق جزء كبير من السياح في هذه المتاجر. هذا يؤدي، حسب المستقصى منهم، الى تقليص الإنتاج المحلي للسلع السياحية بسبب ارتفاع الأسعار في تلك المتاجر، وحصر المنفعة الاقتصادية للتسوق السياحي في عدد محدود من المتاجر السياحية الكبرى.
- تحكم الشركات السياحية الإسرائيلية والأجنبية بالبرامج السياحية والتي عادة تستثني زيارة المواقع السياحية الفلسطينية أو حصر زيارة تلك المواقع بعدد محدود من الساعات، حيث يفسر هذا إلى حد كبير التباين الكبير بين عدد الزوار الوافدين ونزلاء الفنادق خصوصاً في محافظتي بيت لحم وأريحا والأغوار.

7- النتائج والتوصيات

تهدف هذه الدراسة إلى إلقاء الضوء على واقع السياحة الفلسطيني من خلال وصف أهم المؤشرات السياحية خلال السنوات السابقة وتقدير التأثير الاقتصادي للسياحة على الناتج المحلى الإجمالي ونسب التوظيف للعديد من القطاعات الاقتصادية المحلية في الفترة ما بين عام 1998 و2010. استخدمت هذه الدراسة في معظم تحليلاتها البيانات الثانوية والمتعلقة بالتغير في النشاط السياحي وهيكلية القطاع السياحي بشكل عام وبيانات عن النشاط الفندقي بشكل خاص.

تشير نتائج التحليل الوصفي للبيانات السياحية إلى تأثر النشاط السياحي في الأراضي الفلسطينية بالتقلبات السياسية والأمنية خصوصاً مع اندلاع الانتفاضة الثانية وإعادة سيطرة الاحتلال الإسرائيلي على المدن الفلسطينية. حيث انخفض عدد السائحين (نزلاء الفنادق) في الأراضي الفلسطينية من 335,771 في نهاية عام 2000 إلى 51,357 زائر في عام 2002. إلا أنه مع تراجع حدة العنف وتحسن الاستقرار الأمني في مناطق الضفة الغربية، عاود النشاط السياحي نموه بشكل مضطرد ليبلغ عدد السياح في نهاية 2010 حوالي 577,383 من نزلاء الفنادق.

تشير نتائج التحليل الوصفي إلى انخفاض الأداء الاقتصادي للقطاع السياحي. حيث لم تتجاوز مساهمة القطاع السياحي الفلسطيني في الناتج الإجمالي المحلي أكثر من 4% وذلك في الوقت الذي تتجاوز مساهمة هذا القطاع أضعاف هذه النسبة في العديد من الدول المجاورة. كذلك يبرز ضعف أداء هذا القطاع من خلال ضعف قدرته التشغيلية إذ لا تزيد مساهمته في التوظيف الكلي عن 2%. محلياً، تشير الإحصاءات إلى تدني إنتاجية للقطاع السياحي إذا ما قورن بقطاعات اقتصادية أخرى مثل القطاع الصناعي، والذي تزيد إنتاجية عماله بحوالي 20%.

فيما يتعلق بنتائج التأثير الاقتصادي للسياحة، تشير نتائج تقدير نماذج تحليل الانحدار إلى وجود تأثير ايجابي للنشاط السياحي (عدد ليالي المبيت) على الناتج الإجمالي المحلي. تحديداً، إن زيادة عدد ليالي المبيت بألف ليلة (385 بمعدل ليلة مبيت فندقي) يؤدي إلى زيادة في الناتج القومي المحلي الحقيقي بحوالي 1.41 مليون دولار. حيث يتحقق معظم هذا التأثير الاقتصادي في نفس الفترة (الربع) الذي يتم فيه الزيادة في النشاط السياحي. ويمكن أن يعود ذلك إلى انخفاض التأثير المضاعف للسياحة بسبب تأثير تسريبات الإنفاق السياحي والمتمثلة خصوصاً في تمويل نشاطات الاستيراد.

بالنسبة لتأثير النشاط السياحي على نسب التوظيف، فتشير النتائج الى تأثير ايجابي لزيادة عدد ليالي المبيت الفندقي على نسب التوظيف لتسع قطاعات اقتصادية مختلفة. حيث تبين أن التأثير الأكبر هو نصيب قطاع صناعة المنتجات الغذائية والمشروبات، صناعة الملابس الجاهزة، وتهيئة وصباغة الفراء، على التوالي. تظهر هذه النتائج بوضوح التأثير عبر القطاعي للنشاط السياحي. في المقابل، أظهرت النتائج تأثيراً انكماشياً للنشاط السياحي على قطاعين هما: دباغة وتهيئة الجلود، صنع حقائب الأمتعة وحقائب اليد والسروج واللجام والأحذية، وصناعات أخرى من المنتجات غير المعدنية.

إن أهم المعيقات التي تواجه نمو القطاع السياحي يتجلى في استمرار الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية وإجراءاته التعسفية التي تحول دون استغلال الفلسطينيين لمصادرهم السياحية خصوصاً في القدس والمناطق التي تخضع للسيطرة الإسرائيلية، مناطق ج. فبدون زوال الاحتلال الإسرائيلي فانه يصعب نجاح أي سياسة تستهدف ربط القطاع السياحي بتنمية اقتصادية مستدامة. فالمطلوب، في ظل استمرار الأوضاع السياسية على حالها وانسداد أفق حل الصراع الفلسطيني– الإسرائيلي، تصميم وتفعيل سياسات تحفز النشاط السياحي من خلال زيادة تنافسية القطاع السياحي وذلك لتعظيم عائده الاقتصادي، قدر المستطاع. لذلك فان جل التوصيات والسياسات المقترحة لهذه الدراسة تركز على تنمية القطاع السياحي الفلسطيني وإزالة العوائق الذاتية التي تحول دون تطوره. من أهم التوصيات والسياسات المقترحة لهذه الدراسة:

- تصميم وتفعيل سياسات تهدف إلى زيادة حصة السوق المحلي للسلع السياحية وتقليل الاعتماد على الاستيراد لتغذية الطلب المتزايد على السلع السياحية النهائية وذلك لتعظيم العائد الاقتصادي للسياحة الفلسطينية.
- تحفيز القطاع الخاص لزيادة مساهمته في الاستثمار السياحي في المرافق السياحية واعادة تأهيل وترميم العديد من المواقع ذات الثراء السياحي باختلاف تنوعها (ديني، ثقافي، وأركيولوجي). يمكن أن تلعب الإعفاءات الضريبية وتشجيع الجهاز المصرفي لتوفير تمويل الاستثمار السياحي دور تحفيزياً مهما.
- تأهيل وزيادة عدد الكوادر السياحية ومنشآت الخدمات السياحية وتطوير التسويق السياحي الخارجي من خلال المشاركة الفاعلة في المعارض السياحية الدولية والتعاقد مباشرة مع الشركات السياحية الدولية الكبرى وذلك لجعل فلسطين وجهة أساسية للسياح خصوصاً للبرامج السياحية التي تتضمن زيارة أكثر من بلد. يمكن لذلك أن يزيد إطالة إقامة السياح في المناطق الفلسطينية، وبالتالي تعظيم العائد الاقتصادي للسياحة.
- تنويع النشاطات السياحية لتتضمن السياحة التاريخية والأركيولوجية، بالإضافة إلى السياحة الدينية. ففلسطين تحوي المئات من المواقع التاريخية لمختلف الحضارات، حيث يمكن أن تشكل تلك عامل جذب مهم لقطاع واسع من السياح.
- ربط السياحة الفلسطينية بالهوية الثقافية الفلسطينية بحيث تشكل علامة سياحية مميزة. يمكن أن يتم ذلك عن طريق إقامة مهرجانات ثقافية وموسيقية محلية وأيضاً دولية في مختلف المناطق الفلسطينية وعدم حصرها في مدينة أو اثنتين (رام الله وبيت لحم).
- متابعة وزارة السياحة لحملات التنشيط السياحي ومراقبة ومنع التشوهات الناتجة عن الممارسات الاحتكارية لبعض المنشآت السياحية خصوصاً متاجر الهدايا التذكارية. يمكن عمل ذلك من خلال تحديث التشريعات والأنظمة واللوائح المنظمة لعمل القطاع السياحي بشكل يضمن زيادة تنافسية المنشآت السياحية المختلفة خصوصاً الصغيرة منها.

الملاحـــق

شكل (2): اتجاهات الناتج المحلي الاجمالي للمناطق الفلسطينية باستثناء القدس: 2000-2010

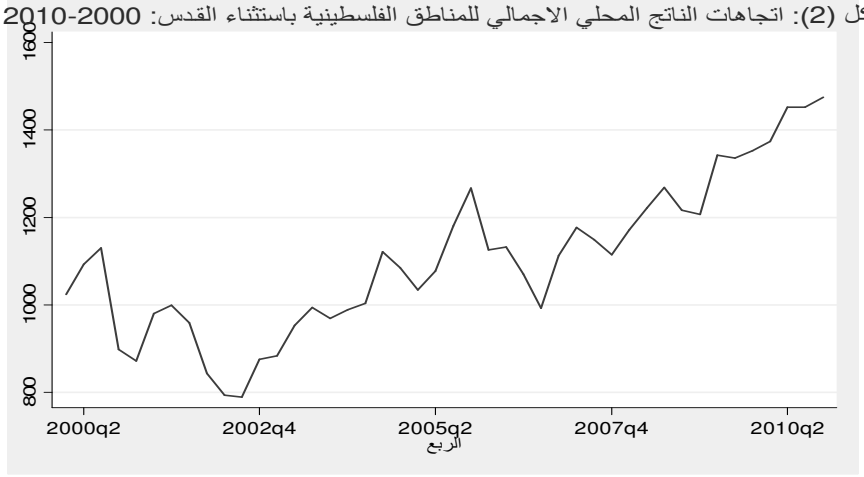

شكل (3):اتجاهات ليالي المبيت الفندقية للمناطق الفلسطينية باستثناء القدس: 2000 - 2010

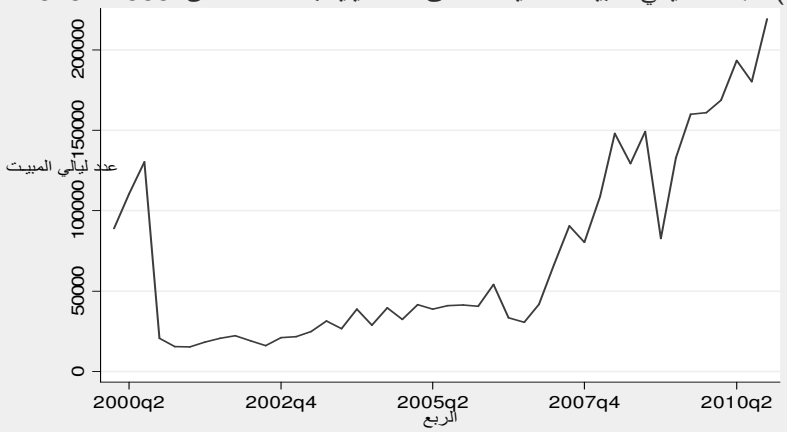

المراجـــــع

البرنامج الاقتصادي، 2001. الأهمية والأثر الاقتصادي لتنمية قطاع السياحة: حالة المملكة العربية السعودية. الهيئة العليا للسياحة، ورقة عمل مقدمة لندوة الأثر الاقتصادي للسياحة مع تطبيقاته على المملكة العربية السعودية، أبها 19-2001/6/21.

حمدي الخواجا (1997) الوضع الراهن لقطاع السياحة في فلسطين ومدى استجابته لمتطلبات التعاون الإقليمي المرتقب، ورشة عمل حول السياحة الإقليمية عام 2000، السياحة الفلسطينية في الإطار الإقليمي. المركز الفلسطيني للدراسات الإقليمية، الطبعة الأولى.

صليحة، عشى، 2005. الآثار التنموية للسياحة – دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس والمغرب، شهادة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة باتنة، الجزائر.

عبد القادر حماد (غير مؤرخ) تأثير النشاط الاستيطاني على القطاع السياحي في مدينة القدس. http://www.wafainfo.ps/atemplate.aspx?id=3615

Adams P D and Parmenter BR (1991) "The Medium-Term Significance of International Tourism for the Australian Economy". Canberra: Bureau of Tourism Research, Australian Government Publishing Service.

Archer BH. And Fletcher JE (1996) "The economic impact of tourism in the Seychelles" .Annals of Tourism Research 23(1): 32-47.

Andereck KL (1993) "The Impacts of Tourism on Natural Resources". Parks and Recreation, 28: 26-32.

Biçak HA and Altinary M (1996) "Economic impact of the Israeli tourists on North Cyprus". Annals of Tourism Research 23(4): 928-931.

Brau R A, Lanza A، and Pigliaru F (2003) "How fast are the tourism countries growing? The cross-country evidence". CRENoS Centro Ricerche Economiche Nord Sud، Working Paper 03-09.

Balaguer J and Cantavella-Jordá M (2002) "Tourism as a long-run economic growth factor: the Spanish case". Applied Economics 34 (7):877-884.

Brida JG Carrera E and Risso WA (2008) "Tourism's Impact on Long-Run Mexican Economic Growth". Economics Bulletin, 3(7):1-10.

Barbara D Corpo, Ugo Gasparino, Elena Bellini and William Malizia (2008) "Effects of tourism upon the economy of small and medium-sized European cities: Cultural tourists and 'the others'". FEEM Working Paper 44.2008.

Chamberlain K. (1997), Carrying capacity, UNEP Industry and Environment 8 (January-June 1997), Paris: UNEP.

Chowdhury MF and Shahriar FM (2012) "The Impact of Tourism in a Dficit Economy: A conceptual model in Bangladesh Perspective". Business Intelligence Journal: 163-168

Davies Tand Cah ill S (1999) "Environmental Implications of the Tourism Industry". Washington, D.C.: Resources for the Future.

Dwyer L and Forsyth P (1992) "The Case for Tourism Promotion: An Economic Analysis". Revue de Tourisme 47(3):16-26

Eugenio-Martin JL, Morales NM, and Scarpa R (2004) "Tourism and Economic Growth in Latin American Countries: A Panel Data Approach". Fondazione Eni Enrico Mattei Working Paper Series‹ Nota di Lavoro 26.2004.

Evensen TN (1998) "The impact of tourism on the Norwegian economy and employment". Paper presented at the 4th International Forum on Tourism Statistics‹ 17-19 June 1998‹ Copenhagen‹ http://www2.dst.dk/internet/4thforum/docs/c2-8.doc

Forsyth P J and Dwyer L (1991) "Measuring the Benefits and Costs of Foreign Tourism". Centre for Economic Policy Research, Australian National University, Discussion Paper 248.

Frechtling DC and Horvath E (1999) "Estimating the Multiplier Effects of Tourism Expenditures on a Local Economy through a Regional Input-Output Model." Journal of Travel Research, 37 (4): 324–32.

Gartner, WC. (1996) "Tourism Development: Principles, Processes, and Policies". New York: Van Nostrand Reinhold.

Ivanov S and Webster C (2006) "Measuring the impact of tourism on economic growth". Working paper.

Khano M and Sayer E (1997) "The Palestinian Tourism Sector: Present State and Future Prospects". MAS.

Kosova and Kadiyali (2011) "Inter-Industry Employment Spillovers from Tourism Inflows" Regional Science and Urban Economics, forthcoming.

Lanquar R (2008) "Tourism in the Med 11 Countries" MEDPRO Report No. 1/July 2011.

Lanza A and Pigliaru F (1999) "Why are tourism countries small and fast-growing. CRENoS Centro Ricerche Economiche Nord Sud. Working Paper 99-06.

Lundberg E (2011) "Evaluation of tourism Impacts-A sustainable Development Prospective". Working paper.

Mathieson A and Wall G (1982) "Tourism: Economic, Physical and Social Impacts". New York: Longman House.

Proença‹ S.‹ and E. Soukiazis (2005) Tourism as an alternative source of regional growth in Portugal. Centro de Estudos da União Europeia‹ Faculdade de Economia da Universidade de Coimbra‹ Discussion paper 34.

Seabloom RW, Plews G, and Cox F (1989) "The Effect of Sewage Discharges from Pleasure Craft on Puget Sound Waters and Shellfish Quality". Washington State Department of Health.

Sharpley R (2001) "Sustainability and the political economy of tourism in Cyprus". Tourism: 49(3): 241-254.

Stynes D J (1997) "Economic Impacts of Tourism," Michigan State University,

Tohamy T and Swiscoe A (2000) 'The economic impact of tourism in Egypt', Egyptian Centre for Economic Studies, Cairo.

World Travel and Tourism Council /WTTC/ (2006) The 2006 Travel & Tourism Economic Research: Bulgaria. London‹ http://www.wttc.org/2006TSA/pdf2/Bulgaria.pdf .

West G, Gamage A (2001) "Macro-effects of tourism in Victoria, Australia: A nonlinear input-output approach" Journal of Travel Research. 40: 101-109.